

مملكة البحرين
وزارة التربية
والتعليم

التقرير الوطني

بشأن الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لتنفيذ توصيات اتفاقية اليونسكو الخاصة بمناهضة التمييز في التعليم 1960

سبتمبر 2012

الموضوع	الصفحة

الإعـــــداد

إدارة التخطيط والمشاريع التربوية / إدارة شؤون المنظمات واللجان

التنسيق والمراجعة اللغوية

إدارة شؤون المنظمات واللجان

المحتويات

المقدمة	4
اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مكافحة التمييز في التعليم	5
أولاً: نبذة تاريخية عن نظام تعليم في مملكة البحرين	6
ثانيًا: تكريس المساواة وحق التعليم في التشريعات الدستورية والقانونية: 1. الحق في التعليم في الدستور والقانون 2. الإلزام والمجانية في التعليم	8 8 12
ثالثًا: تكريس المساواة وعدم التمييز في الواقع المدرسي والجامعي والتدريبي: 1. مؤشرات تطوير نظام التعليم في مملكة البحرين. 2. الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر . 3. تطوير نظام التعليم الخاص. 4. تطوير نظام التعليم والتدريب. 5. تطوير نظام التعليم العالي	13 13 14 16 17 28
رابعاً: تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في مجال التعليم: 1. تعزيز انخراط المعلمين في النهوض بحقوق الإنسان 2. تعزيز وعي الطلبة بقيم المواطنة وحقوق الإنسان 3. تطوير محتويات المناهج لنشر قيم حقوق الإنسان والمواطنة 4. إدماج قيم حقوق الإنسان والمواطنة ضمن المواد الدراسية 5. بناء شراكة مع المجتمع من أجل تنمية قيم حقوق الإنسان والمواطنة	39 40 42 42 42 43
الخاتمة	44

المقدمة

سجل تاريخ التعليم في مملكة البحرين منذ البداية وعيًا رسميًا وأهليًا بضرورة نشر التعليم بين الجميع ليكون متاحًا للبنين والبنات على قدم المساواة.. وقد شهد تاريخ نشأة المدارس النظامية في البحرين على هذه الحقيقة، حيث كانت سنة 1919 إعلانًا لافتتاح أول مدرسة نظامية للبنين، وكان عام 1928 إعلانًا عن افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات.

وشهدت مملكة البحرين مراحل تاريخية لاحقة أكدت هذا الاتجاه نحو المساواة، فكانت حافلة بإرساء قواعد وأنظمة التعليم الأساسي، ورفده بكل جديد وسعت إلى توفير برامج محو الأمية التي أخذت مسارها للقضاء على الأمية، كما تم إدخال التعليم الخاص ورياض الأطفال.

وحققت مملكة البحرين نجاحًا متميزًا عندما أرست قواعد التعليم الجامعي الذي حقق أهدافًا متسارعة مع النهضة في البلاد، إذ تطور بتطور التعليم وإنشاء الجامعات الحكومية والخاصة، التي أصبحت ضمن ما يوليه مجلس التعليم العالي من مهام واختصاصات تسير جنبًا إلى جنب مع احتياجات سوق العمل التي تتطلب إعداد الأفراد وتأهيلهم للمشاركة في التنمية الشاملة للبلاد كما أرسى قواعدها المشروع الإصلاحي الذي وضعه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى؛ لتحديث مؤسسات المملكة وسلطاتها الدستورية بما يتسق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، الرامية إلى توفير حياة كريمة لجميع المواطنين.

لذلك أولت وزارة التربية والتعليم جانب التعليم رعاية خاصة، لأنه أساس النهوض بالمجتمعات ورقيها، فأدرجت العديد من المشاريع ضمن استراتيجيتها التربوية التي تهدف إلى تطوير التعليم والارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي للطلبة وإعدادهم لسوق العمل، كما أنها تسعى بالتعاون مع المنظمات الدولية والعالمية إلى تفعيل الجهود للقضاء على التمييز في التعليم ونشر قيم المساواة والعدالة والتسامح والعيش المشترك.

ومن هذا المنطلق استطاعت مملكة البحرين توفير التعليم للجميع دون تمييز بين البنين والبنات و تحسين الجودة وتطوير المناهج وتحسين البيئة التعليمية وإدماج ذوي الحاجات الخاصة وغيرها.

وتعتبر هذه الإنجازات النوعية التي حققتها المملكة محورًا أساسًا لتنفيذ ما نصت علية اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم التي اعتمدتها اليونسكو منذ العام 1960.

وفي التقرير التالي موجز لجهود مملكة البحرين في تعزيز هذا الاتجاه وتقويته ليكون ثابتًا من ثوابت سياستها التربوية سواء على الصعيد التشريعي أو على صعيد الممارسة العملية.

اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم*

اشتملت الاتفاقية التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الحادية عشرة المنعقدة في باريس من 14 نوفمبر إلى ديسمبر 1960،على ما يؤكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بعدم التمييز وتوفير الحق في التعليم لكل فرد.

وقد نصت الاتفاقية على 28 مادة، وجاء في المادة الرابعة منها: " تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية- فضلاً عما تقدم- بأن تضع وتطور وتطبق سياسة وطنية تستهدف، عن طريق أساليب ملائمة للظروف وللعرف السائد في البلاد، ودعم تكافؤ الفرص في المعاملة في أمور التعليم"

(المادة 4 / أ) " جعل التعليم الابتدائي مجانيًا وإجباريًا، وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله متوفرًا وسهل المنال بصفة عامة للجميع، وجعل التعليم العالي كذلك متاحًا للجميع على أساس القدرات الفردية، وضمان التزام الجميع بما يفرضه القانون من الانتظام بالمدرسة"

(المادة 4/ ب) " ضمان تكافؤ مستويات التعليم في كافة المؤسسات التعليمية العامة في نفس المرحلة، وتعال الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدم ونوعيته"

(المادة 4 / ج) " العمل بالوسائل المناسبة على تشجيع ودعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم بالمرحلة الابتدائية أو لم يتموا دراستهم في تلك المرحلة حتى نهايتها، وعلى إتاحة الفرص أمامهم لمواصلة التعليم على أساس قدراتهم الفردية"

(المادة 4 / د) " توفير التدريب لجميع المشتغلين بمهنة التعليم دونما تمييز"

***اعتمدها المؤتمر العام في 14 ديسمبر 1960 أثناء دورته الحادية عشرة المنعقدة في باريس.**

أولاً: نبذة تاريخية عن التعليم في مملكة البحرين:

شهدت البحرين افتتاح أول مدرسة للتعليم النظامي وهي مدرسة الهداية الخليفية للبنين عام 1919، بعدها تم افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات وهي ومدرسة خديجة الكبرى للبنات عام 1928.

وقد شهدت المرحلة الثانية للتعليم ازديادًا كبيرًا في إقبال المواطنين على التعليم، وتنوعت المدارس من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية، حيث افتتحت أول مدرسة ثانوية بالمنامة عام 1951/1950، وقد تخرجت أول دفعة من المرحلة الثانوية، وتم إرسال أول بعثة للتعليم العالي إلى بيروت والقاهرة.

وقد حققت مملكة البحرين تطورًا ملحوظًا في التعليم اعتبارًا من عام (1980/1960) شملت تنوع التعليم بأنواعه: المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية.

وفي عام 1966 تم إنشاء المعهد العالي للمعلمين، وكلية الخليج الصناعية، كما تم إدخال التعليم الفني والتجاري، وقد شهدت هذه المرحلة اهتمام وزارة التربية والتعليم بالتعليم غير النظامي، وعملت على القضاء على الأمية من خلال افتتاح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

وببلوغ عام 1980، تطور نظام التعليم بشكل متسارع، وازدادت أعداد المدارس، وأصبحت منظومة التعليم تركز على الجودة والتحول إلى مجتمع المعرفة وربط التعليم بالتنمية، فأنشئت مدارس المستقبل، وأدخلت التكنولوجيا في جميع المدارس.

ومع انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عام 2000 تسارعت خطى النهضة التعليمية وتوج هذا النمو بظهور قانون التعليم رقم (27) الذي ركز على المكتسبات الموجودة في الواقع كالحق في التعليم، والمجانية والإلزامية، والأخذ بالتوجهات المستقبلية في مجالات التعليم والتعلم والتدريب والتعليم المستمر، ورعاية الموهوبين وتوفير التعليم والبرامج المناسبة لذوي الحاجات الخاصة وغير ذلك من مقوّمات التعليم، كما يضع الإطار العام لأهداف التعليم في مملكة البحرين ومرجعياتها.

وفي ذلك تواترت مسيرة وزارة التربية والتعليم في إدخال التطوير النوعي لنظام التعليم من خلال مبادرات المشروع الإصلاحي لتطوير التعليم والتدريب، الذي يتضمن خمسة مبادرات تمثلت في تطوير نظام التعليم العالي، وتطوير نظام التعليم الفني والمهني، وافتتاح كلية البحرين للمعلمين، وافتتاح كلية البحرين التقنية (البوليتكنك)، وتدشين هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.

وفي ذلك تعمل الوزارة حاليًا على تطبيق حزمة مترابطة من المشاريع لتحقيق الجودة والارتقاء بمخرجات التعليم، خاصة مع تطبيق برنامج تحسين أداء المدارس، إذ تسعى بالتعاون من شركاء التحسين من بيوت الخبرة إلى رسم معالم نوعية متطورة للتعليم تتلاءم مع المستجدات التربوية العالمية.

وضمن جهود حكومة مملكة البحرين في ربط التعليم بالتنمية، فقد برز الدور الحقيقي للمرأة في تحقيق الشراكة الفاعلة مع في مسيرة النهضة التنموية للمملكة، فحققت المرأة المزيد من المكاسب وتقلدت العديد من المناصب القيادية في المملكة نظير جهودها المتميزة في بلورة التطلعات النهضوية للمملكة إلى نتائج ملموسة.

أولاً: تكريس المساواة وحق التعليم في التشريعات الدستورية والقانونية:

1. الحق في التعليم في الدستور والقانون:

أ. التنظيم الدستوري والقانوني للتعليم الأساسي:

أكدت المادة السادسة من قانون التعليم رقم (27) الصادر في 15 أغسطس 2005، الحق في التعليم وإلزاميته والتزام المملكة بتوفيره حسب ما ورد في دستور المملكة، ونصّت على أن: "التعليم الأساسي حق للأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم في بداية العام الدراسي، وتلتزم المملكة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات دراسية على الأقل، وتصدر وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة إلى الآباء وأولياء الأمور"، كما نصّت المادة السابعة من القانون على أن: " يكون التعليم الأساسي والثانوي مجانيّا بمدارس المملكة".

ب. التنظيم الدستوري والقانوني لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار:

صدرت الأحكام التشريعية والإدارية لتنظيم التعليم في مجال محو الأمية وتعليم الكبار حسب الآتي:

- قرار وزاري رقم (1474/م ع ن/2007) بشأن تنظيم التسجيل ببرامج التعليم المستمر.
- قرار وزاري رقم (154/م ع ن/2012) بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري (674/أخ ب/2012) بشأن تنظيم التسجيل والقبول ببرامج التعليم المستمر.
- صدور القانون رقم (35) لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني (غير البحرينية) وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

ج . التنظيم الدستوري والقانوني للتعليم الخاص:

تشجع وزارة التربية والتعليم الاستثمار في التعليم الخاص لتحقيق رغبة الآباء في اختيار مؤسسات تعليمية غير تلك المؤسسات التي تحددها السلطات المختصة أو تقرها حيث صدر قانون رقم (25 لسنة 1998) بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة في 13 ديسمبر 1998، الذي يختص بتنظيم عمل المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة العاملة في مملكة البحرين من مختلف جوانبها الإدارية والأكاديمية والمالية، كما تم إصدار قرارات تنفيذية لهذا القانون، والتي من شأنها ضبط عمل هذه المؤسسات التعليمية بما يتفق وأحكام هذا القانون.

وقد بلغ عدد المدارس الخاصة (72) مدرسة بفروعها ، وتصنف هذه المدارس إلى ثلاث فئات، مدارس وطنية (36) ، مدارس أجنبية (23) ، ومدارس خاصة بالجاليات (2) .

وقد ورد في المادة رقم 22 و23 اللتين نص عليهما المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة أنه على المؤسسات التعليمية الخاصة الأجنبية الالتزام بالمناهج والكتب والساعات الدراسية التي توافق عليها الوزارة فيما يتعلق بمقررات اللغة العربية للطلبة البحرينيين والعرب والتربية الدينية الإسلامية للطلبة المسلمين في حالة قبول المؤسسة لهم وتاريخ وجغرافية مملكة البحرين لجميع الطلبة ، ضمن الجدول الدراسي المدرسي وبدون رسوم إضافية ويراعى في تحديد هذه المناهج ما يلي :

- الصالح العام ومصلحة جميع الطلبة العرب والمسلمين والأجانب في مملكة البحرين .
- النظام الذي يتبع في تقويم تحصيل الطلبة في المواد المذكورة.

- عدم السماح للطلبة المسلمين بحضور دروس دينية غير دروس الدين الإسلامي ، وكذلك عدم إشراكهم في الأنشطة المتعلقة بدروس دينية غير إسلامية كالوعظ والإرشاد والصلاة في جميع مراحل التعليم.

وعلى المؤسسة التعليمية الخاصة بالجالية الأجنبية الالتزام بالآتي:

- مراعاة السيادة الوطنية لمملكة البحرين والتقيد بقوانينها وأنظمتها.
- تطبيق المناهج التعليمية للدولة التي تنتمي إليها تلك الجاليات.
- يقتصر القبول فيها على أبناء الجالية التي أنشأت المؤسسة.

د . التنظيم الدستوري والقانوني للتعليم العالي :

تضمن دستور مملكة البحرين الصادر عام 2002، في المادة (7/أ) ما يأتي: (ترعي الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبينه فيه. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية)، وتضمنت المادة (7/ج) من دستور مملكة البحرين ما يأتي: (يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة).

1- صدرت مجموعة من القوانين، للفترة (2005 -2008) حسب الآتي:
- المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن التعليم العالي.
- المرسوم بقانون رقم (29) لسنة 2006 بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم.
- المرسوم الملكي رقم (74) لسنة 2006 بتشكيل مجلس التعليم العالي.
- المرسوم بقانون رقم (32) لسنة 2008 بإنشاء وتنظيم هيئة ضمان الجودة التعليم والتدريب.
- المرسوم بقانون رقم (65) لسنة 2008 بإنشاء وتنظيم كلية البحرين التقنية (بولتيكنك البحرين).

2. صدور اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، وهي كالآتي:
- قرار رقم (1) لسنة 2007 بشأن لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- قرار رقم (2) لسنة 2007 بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي.
- قرار رقم (3) لسنة 2007 بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- قرار رقم (4) لسنة 2007 بشأن لائحة الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي.

3. استكمال البنية التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي:

تم استكمال البنية التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي خلال السنوات الأخيرة، حيث صدر قانون التعليم العالي في مملكة البحرين بتاريخ 20 أبريل من عام 2005 ويتكون من 16 مادة على النحو الآتي:

- تضمنت المادة الأولى تعريفات للكلمات والعبارات الواردة في القانون .
- تضمنت المادة الثانية من القانون أهداف التعليم العالي في مملكة البحرين.
- تضمنت المواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة إنشاء وتشكيل مجلس التعليم العالي واختصاصاته.
- تضمنت المادة الثامنة إنشاء أمانة عامة للمجلس بوزارة التربية والتعليم .
- تضمنت المادة التاسعة إنشاء لجنة اعتماد أكاديمي.
- تضمنت المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة صلاحيات مجلس التعليم العالي في النظر في طلبات الترخيص، وكذلك وقف ترخيص أية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- أما المادة الثالثة عشرة فهي بشأن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الحكومية.
- المادة الرابعة عشرة تضمنت إلزام مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي رخص لها قبل العمل بأحكام هذا القانون بتعديل أوضاعها خلال فترة لا تزيد على سنة.
- المادة الخامسة عشرة تتعلق بإصدار وزير التربية والتعليم اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون.
- أما المادة السادسة عشرة فهي مادة إجرائية.

4. اللوائح التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين:

نشرت أربعة قرارات في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 أكتوبر من العام 2007 تناولت شؤون مؤسسات التعليم العالي الخاصة، **وهذه القرارات هي:**

- قرار رقم (1) لسنة 2007 بشأن لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة. وتناولت هذه اللائحة الآتي:
  - إجراءات الترخيص.
  - شروط ومعايير الترخيص.
  - استحداث برامج أو تخصصات لم ترد بالترخيص.
- قرار رقم (2) لسنة 2007 بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي والمتضمنة:
  - أشكال مؤسسات التعليم العالي الخاصة.
  - التنظيم الإداري لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
  - نظام الدراسة.
  - الدراسات العليا.
  - المؤهلات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي.
  - لجان الفحص العلمي.
- قرار رقم (3) لسنة 2007 بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وتتضمن هذه اللائحة خمس عشرة مادة تنظم الالتزامات المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- قرار رقم (4) لسنة 2007 بشأن لائحة الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي. وتناولت اللائحة الشروط الواجب توافرها في مباني ومرافق مؤسسات التعليم العالي. كما بينت اللائحة المواصفات الخاصة بالمرافق الإدارية والأكاديمية لمؤسسة التعليم العالي والمكتبات ومراكز مصادر التعلم. وكذلك مواصفات مباني التسجيل والقبول والمنشآت والمرافق الرياضية، علاوة على الإجراءات والمرافق الخاصة بتوفير الأمن والسلامة في مباني مؤسسات التعليم العالي في المملكة.
- تشكيل مجلس التعليم العالي: تنفيذاً لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن التعليم العالي، والتي تنص على أن: " ينشأ مجلس يسمى مجلس التعليم العالي يختص بالشؤون المتعلقة بالتعليم العالي، والبحث العلمي في الدولة"، وتنفيذاً للمادة الرابعة من القانون ذاته والتي تنص على أن :" يشكل المجلس برئاسة الوزير وعدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة أعضاء....."، صدر المرسوم الملكي رقم (74) لسنة 2006 بتشكيل مجلس التعليم العالي برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية أربعة وعشرين عضوا من ذوي الخبرة والمكانة العلمية، يمثلون الجهات ذات العلاقة بشؤون التعليم العالي سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، بما يمكن المجلس من تأدية مهامه واختصاصاته المتعلقة بشئون التعليم العالي.

هـ . تطوير نظام التعليم والتدريب بمملكة البحرين:

في عام 2005 وعقب صدور قانون التعليم العالي عقد مؤتمر تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، حفظه الله ورعاه، لتشخيص واقع نظام التعليم في المملكة بما فيها نظام التعليم العالي وتحديد مساراته المستقبلية. وقد خلص هذا المؤتمر إلى تشكيل عدة فرق عمل لذلك الغرض. وعرضت توصيات فرق العمل على مجلس الوزراء الموقر في 3 سبتمبر 2006 حيث أصدر المجلس القرارات الآتية:

- قرار مجلس الوزراء رقم (02-1897) بشأن الموافقة على إنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم والتدريب تكون من مهمتها مراقبة أداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية.

- قرار مجلس الوزراء رقم (03-1897) بشأن الموافقة على إنشاء كلية متخصصة لإعداد وتدريب المعلمين ومديري المدارس تتولى تطوير برامج إعداد وتدريب المعلمين وتدريب مديري المدارس.
- قرار مجلس الوزراء رقم (04-1897) بشأن الموافقة على تبني آليات واعتماد استراتيجيات فعالة لاستقطاب العناصر الجيدة للتعليم والاحتفاظ بالمعلمين الجيدين وفق إطار كادر المعلمين الجديد ومراجعة تحسين شروط العمل للمعلمين.
- قرار مجلس الوزراء رقم (05-1897) بشأن الموافقة على إنشاء كلية تقنية جديدة وذلك لتوفير خيارات جديدة في التعليم الفني والمهني ما بعد الثانوي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (06-1897) بشأن الموافقة على وضع نظام وطني جديد للقبول والالتحاق بالجامعات وعمل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التدريبية يتضمن إصلاح نظام القبول الحالي بالجامعات ووضع السياسات والمعايير للتعليم العالي والتدريب الفني والمهني.

2. الإلزام والمجانية في التعليم:

صدرت قرارات عدة لتنظيم الإلزام وتنفيذه أبرزها:

- قرار رقم (535) لسنة 2006 بشأن تنظيم الإلزام وتنفيذه بالنسبة إلى آباء الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام، وأولياء أمورهم الذي يوضّح ما يأتي:
  - إجراءات التسجيل بالصف الأول بمدارس التعليم الأساسي التابعة لوزارة التربية والتعليم.
  - إجراءات طلب رفع الدعوى الجنائية في حالة عدم التحاق الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام بالمدارس.
  - إجراءات طلب رفع الدعوة الجنائية في حالة انقطاع الطلبة عن الدراسة مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة خلال السنة الدراسية.
- قرار رقم (536) لسنة 2006 بشأن القواعد والضوابط الخاصة بقبول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الإلزام بمدارس التعليم الأساسي.

كما تم في عام 2006 إنشاء قسم خاص بوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين لمتابعة تنفيذ إلزامية التعليم، وهو قسم يتولى متابعة مَنْ هم في سن الإلزام (6 – 15 سنة) والتأكد من تسجيلهم في المدارس مع الجهات المختصة داخل وزارة التربية والتعليم والجهات الخارجية مثل الجهاز المركزي للمعلومات ووزارة الصحة ، بالإضافة إلى متابعة المنقطعين عن الدراسة من نفس الفئة العمرية، والعمل على إعادة إلحاقهم بنظام التعليم.

ونتيجة لجهود المتابعة ، تم إعادة مجموعة من الطلبة إلى المقاعد الدراسية بعد عقد زيارات ومقابلات مع أولياء أمورهم، والتنسيق مع المدارس من أجل إتاحة فرصة التعليم لكل طالب؛ تنفيذاً للمادتين السادسة والثامنة من قانون التعليم.

وقد وضع القسم خطة إعلامية لنشر ثقافة الإلزام ينفذها في بداية كل عام دراسي تستهدف المدارس الابتدائية والإعدادية والخاصة بهدف تعريفها بالنظام و آلياته وأدواته.

ثالثًا: تكريس المساواة وعدم التمييز في الواقع المدرسي والجامعي والتدريبي:

1. مؤشرات تطوير نظام التعليم في مملكة البحرين:

لقد بيّن التقرير العالمي الجديد لرصد التعليم للجميع للعام 2011، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أن مملكة البحرين قد حققت نتائج مشرفة للعام الرابع على التوالي، إذ أظهر التقرير أن المملكة ما تزال مصنفة ضمن الدول ذات الأداء العالي في تحقيق أهداف التعليم للجميع بين دول العالم، في جميع المؤشرات المتضمنة في التقرير، والتي تلخص بمؤشر تنمية التعليم للجميع المشار إليه بـالاختصار (EDI) الذي يمثل مقياساً إجمالياً لوضع البلد فيما يخص تحقيق أربعة من أهداف التعليم للجميع، وهي: تعميم التعليم الابتدائي (المتمثل في مؤشر معدل القيد الصافي في المرحلة الابتدائية)، ومحو أمية الكبار (والمتمثل في مؤشر معدل القرائية لدى الكبار)، والتكافؤ بين الجنسين (المتمثل في مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم للجميع)، وجودة التعليم (المتمثل في مؤشر معدل البقاء في الدراسة حتى الصف الخامس الابتدائي).

ترتيب مملكة البحرين بين الدول العربية ودول العالم في كافة المؤشرات

الترتيب	مؤشر تنمية التعليم للجميع	معدل القيد الصافي في المرحلة الابتدائية	معدل محو الأمية	معدل التكافؤ بين الجنسين	معدل البقاء حتى الصف الخامس الابتدائي
بين الدول العربية	1	4	5	2	1
بين دول العالم	45	31	78	59	3

وقد سجلت مملكة البحرين في جميع المؤشرات الإحصائية الواردة في التقرير نتائج مشرفة، حسب الآتي:

1- **نسبة تمدرس عالية في المرحلة الابتدائية:** بلغت نسبة التمدرس في المرحلة الابتدائية 99.4% في مملكة البحرين بحسب التقرير، استنادًا إلى إحصائيات العام 2007، حيث أن الوزارة توفر المقعد الدراسي بنسبة 100% لجميع أبناء مملكة البحرين من طالبي التعليم في سن التمدرس، هذا بالإضافة إلى أن مادة الإلزام في قانون التعليم للعام 2005 قد مكنت الوزارة من خلال هذه الأداة القانونية من متابعة وإرجاع العديد من حالات التسرب أو الحرمان من الدراسة التي يكون ولي الأمر متسببًا فيها، بما يؤدي سنويًا إلى تقليص نسبة التسرب من التعليم الأساسي.
2- **نسبة عالية في المساواة بين الجنسين:** بلغت نسبة المساواة بين الجنسين في التعليم في مملكة البحرين، وبحسب التقرير 97.02 , أي ما يقارب المائة في المائة.
3- **نسبة تسرب منخفضة:** نسبة التسرب التي تم رصدها في العام 2007، هي أقل من نصف في المائة (0.4 %) وهي نسبة مشرفة جدًا.
4- **نسبة أمية الكبار:** لم تتجاوز نسبة أمية الكبار للفئة المستهدفة لبرامج تعليم الكبار في مملكة البحرين حسب التقرير(2.46%)، وهي نسبة منخفضة عن النسبة السابقة البالغة (2.72%) للعام 2004.

وفي إطار حرص الوزارة على حصول جميع الأطفال البحرينيين على حقهم في التعليم، وهو الحق الذي كفله قانون التعليم بالمملكة ودستور مملكة البحرين، والذي يهدف إلى إزالة العقبات والصعوبات وتذليلها من أجل الحيلولة دون انقطاع الطلبة عن الدراسة، استطاعت الوزارة خلال العامين الدراسيين (2008-2009) و (2009-2010) مساعدة 100 حالة تقريباً وإعادتها للمدارس مرة أخرى بعد معالجة الأسباب التي أدت إلى انقطاعهم عن الدراسة، فقانون التعليم يمنع الانقطاع عن الدراسة من سن (6) سنوات حتى سن 15 سنة وفقاً للمادتين السادسة، والثامنة. وقد واجهت الوزارة حالات صعبة استطاعت حلها بالتنسيق مع الجهات المعنية. و تتوصل الوزارة سنوياً إلى معالجة الكثير من هذه الحالات من خلال برنامجين خاصين يعنيان بإدخال جميع حالات الانقطاع حتى نهاية كل فصل دراسي، واستخراج كل حالة وتصنيفها من أجل متابعة مخصوصة بها.

2. الاهتمام ببرامج محو الأمية و تعليم الكبار والتعليم المستمر:

عرفت مملكة البحرين برامج التعليم المستمر (محو الأمية سابقاً) منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، عن طريق الجهود الأهلية، التي كان هدفها الأول محو الأمية الأبجدية للكبار، وواصلت المملكة جهودها الحثيثة للقضاء على الأمية عن طريق إشراك مؤسسات المجتمع والأهالي، وقد تشكلت منذ العام 1971 اللجنة الأهلية المشتركة للتعليم المستمر.

وفي العام 1973 وضعت وزارة التربية والتعليم خطتها الأولى للقضاء على الأمية التي بدأ تنفيذها اعتبارًا من العام الدراسي 74/ 1975 مستهدفة الفئة العمرية (10 إلى 44 سنة)، وذلك بتعليمهم القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى المعلومات ذات العلاقة بحياتهم اليومية. وتتولى وزارة التربية والتعليم بشكل رئيسي مهمة وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار. ومن الجدير بالذكر أن التعليم الأساسي للكبار في مملكة البحرين يتفرع إلى أربع مراحل دراسية، تنقسم كلّ منها إلى سنتين دراسيتين، وحيث تتركز مهاراتها التطبيقية وكفاياتها التعليمية في مرحلة محددة من مراحل النمو التعليمي للدارس الكبير. وتهـدف المرحلة الأولى المسمّاة مرحلة محو الأمية إلى محو أمية المواطنين الأميين وإيصالهم إلى الحد الأدنى من المستوى الحضاري المطلوب، تليها مرحلة المتابعة ويلتحق بها من حصل على شهادة إتمام مرحلة محو الأمية وتهدف هذه المرحلة إلى تعزيز المهارات الأساسية التي تعلمها الدارس، وتعتبر مرحلة التقوية وهي المرحلة الثالثة من مراحل تعليم الكبار ولها مستويين الأول يعادل الأول والثاني الإعدادي والثاني يعادل الثالث الإعدادي في التعليم النظامي .

ويعتبر برنامج التعليم الثانوي المسائي المرحلة الرابعة من برامج التعليم المستمر وهو الذي يقدم للملتحقين بمركزين مختلفين على مدى خمسة أيام من كل أسبوع خلال الفترة المسائية ، وتتراوح مدته من ستة إلى تسعة فصول دراسية يتم فيها اجتياز عدد (182) ساعة معتمدة، يدرس من خلالها الملتحق نظام المسار الأكاديمي الموحد من شروطها النجاح وتجاوز (98) ساعة للمساقات المشتركة و(58) ساعة للمساقات الاختيارية، إضافة إلى مساقات دراسية يشترط بها النجاح ولا تحتسب في المعدل التراكمي .

واتخذت المملكة العديد من التدابير اللازمة للحد من الأمية والقضاء عليها وسد منابعها، فشاركت في المؤتمر العالمي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في مدينة هامبورغ في العام 1997، وفي المؤتمر الذي عقد في داكار للتعليم للجميع في العام 2000، وأيضاً وافقت على تطبيق القرار 54/122 الذي صدر في جنيف عام 2000 بخصوص عقد محو الأمية وتعليم الكبار العالمي، التزاماً بما ورد في مقترح منظمة اليونسكو بشأن عقد محو الأمية الدولي (2003 - 2012).

ونتيجة لتضافر الجهود التربوية المبذولة حدث انحسار ملحوظ في مستوى الأمية بين البحرينيين، منذ العام 2001 حتى العام عام 2011، فلم تتجاوز نسبة أمية الكبار2,46% بحسب التقرير الأخير الصادر عن اليونسكو " التعليم للجميع عام 2011 ".

ومن التدابير التي اتخذتها مملكة البحرين لسد المنابع التي تغذي الأمية، استصدار قانون التعليم لعام 2005، والذي ينص على الإلزام بالتعليم الأساسي لمن هم في سن السادسة ولغاية بلوغ المتعلم سن الخامسة عشرة، فضُمت الشريحة العمرية الصغيرة إلى مسئولية التعليم الأساسي. وقد جاء تغيير اسم إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم إلى إدارة التعليم المستمر في عام 2005 ليعكس بوضوح التحول المطلوب في المرحلة القادمة لتطوير خدمة المجتمع البحريني والإسهام بفاعلية في دفع عجلة التنمية، بما يعكس أيضا أهمية النتائج الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة على صعيد تقليص الأميّة الأبجدية.

واستنادًا إلى قانون التعليم في مادته الخامسة البند (14)، فإن جهود مملكة البحرين لم تقتصر على الاهتمام بمحو الأمية الأبجدية فحسب، بل اهتمت كذلك بمحو الأمية الحاسوبية، حيث نصت المادة نفسها على تبني استراتيجيات فاعلة لمفهوم التعلم المستمر مدى الحياة. كما نصت المادة التاسعة على اعتبار محو الأمية وتعليم الكبار مسؤولية وطنية هدفها رفع مستوى المواطنين ثقافياً واجتماعياً ومهنياً. وقد ركزت وثيقة الإطار العام لمناهج التعليم المستمر

التي أعدتها وزارة التربية والتعليم على أهمية استثمار تقنية المعلومات في مراكز التعليم المستمر، وخصصت ضمن خطتها الزمنية المطوّرة حصتين دراسيتين أسبوعياً؛ لتدريس تقنية المعلومات والاتصال. كذلك تم تدريب معلمات مراكز التعليم المستمر على توظيف تقنيات محو الأمية الحاسوبية.

وقدمت الوزارة العديد من التسهيلات والبرامج المساندة لتحقيق النجاح في القضاء على محو الأمية ومنها:

1. فتح رياض أطفال للأمهات الملتحقات بمراكز التعليم المستمر في أثناء وقت الدراسة ويأتي هذا العمل الإنساني والحضاري حلا لإحدى المشكلات المؤدية إلى تسرب الدارسات بسبب عدم تمكنهن من ترك أطفالهن دون رعاية طوال مدة الدراسة وقد ساعد هذا المشروع بدرجة كبيرة على زيادة نسب الالتحاق والاستمرار في الدراسة عند النساء .
2. توفير المواصلات للدارسين والمعلمين وخاصة النساء منهم.
3. استحداث خدمة الإرشاد النفسي والتوجيه المهني في العام الدراسي 2007/2006 لمساعدة الدارسين على تعزيز ثقتهم بذاتهم، وتوجيههم بصورة صحيحة بما يتلاءم مع حاجاتهم وقدراتهم واستعداداتهم واستثارة دوافعهم الحقيقية لمواصلة التعلم .
4. تجريب مشروع محو الأمية المعجل على شكل دورات تدريبية مكثفة تهدف إلى اختصار المدى الزمني لمحو الأمية .
5. إعداد مشروع (المواد المترابطة) القائم على فكرة دمج مهارات التربية الأسرية بمهارات محو الأمية وتجريبه (اللغة العربية).
6. تنظيم دورات محو الأمية لغير الناطقين باللغة العربية من خلال برنامج محو الأمية لغير الناطقين بالعربية (الأجانب).
7. تنظيم برنامج محو الأمية الحاسوبية للدارسين والدارسات المنتظمين في الدراسة ببرامج محو الأمية والتعليم المستمر، يهدف إلى محو أميتهم التقنية وإكسابهم مهاراتها الأساسية؛ وتمكينهم من مواكبة تعلم المواد المختلفة .
8. تجريب البرنامج المختصر للقراءة والحساب بمراكز محو الأمية للنساء رغبة في اختصار زمن الدراسة.
9. تنفيذ مشروع بناء القدرات القرائية للمتحررات من الأمية، يعتمد على استنباط القدرات الكتابية لدى المتحررات وإخراجها بصورة وظيفية تنشر في جميع الوسائل المقروءة، وقد بدأ التدريب على ذلك في العام الدراسي 2006/2005 سعيًا إلى تكوين قائدات من المدربات في هذا المشروع، يستند إلى أدائهن في الأعوام المقبلة ليتمكنّ من توطين هذا النوع من التدريب في مراكز محو الأمية.

وتسهم الشراكات والعلاقات بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى والقطاع الخاص في عملية تخطيط برامج محو الأمية وتنفيذها، إلى الجهود الأهلية التي تساند الجهود الرسمية في مجالات عدة منها؛ مشاركة الجمعيات النسائية، والأندية الوطنية، والجمعيات المهنية، والمراكز الاجتماعية والمدارس والجامعات في التوعية لبرامج محو الأمية، والعمل على توفير أماكن الدراسة لتطبيق البرنامج الصباحي وهو برنامج بديل يعمل إلى جانب البرنامج المسائي لمن لا يستطيع الالتحاق بالبرنامج المسائي.

3. تطوير نظام التعليم الخاص:

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم خطة لمتابعة أداء المدارس الخاصة للتأكد من التزامها بمعايير التعليم التي تفرضها الدولة وتطبيق معايير الجودة المعتمدة من الوزارة ولتطبيق برامج إدارة الأداء فيها.

كما شكلت لجنة فحص تقوم بزيارة المدارس الخاصة للاطلاع على الدفاتر والسجلات والملفات وتحديد أية مخالفات للمرسوم بقانون رقم(25 لسنة 1998) بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذًا له بهدف ضمان جودة التعليم المقدم لطلبة المدارس الخاصة.

ومن إنجازات الوزارة التنظيمية للارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة ما يلي:

- إعداد دليل استرشادي لافتتاح مؤسسات تعليمية خاصة(مدارس، معاهد ، مراكز تعليمية).
- إعداد دليل معتمد حول المواصفات والمعايير الخاصة بأبنية المؤسسات التعليمية الخاصة.
- تفعيل دور مجالس الإدارة في المؤسسات التعليمية الخاصة.
- ضبط عملية الرسوم التي يتم تحصيلها من أولياء الأمور.
- إنشاء موقع إلكتروني (Website) خاص بإدارة التعليم الخاص.
- تفعيل دور صفحة وزارة التربية والتعليم بتوفير البيانات الشاملة عن الاستثمار في التعليم .
- متابعة دمج المدارس الخاصة لذوي الحاجات الخاصة.
- رفع مستوى جودة التعليم في المدارس الخاصة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بالتعليم وهي:
  - مجلس التنمية الاقتصادية .
  - صندوق العمل (تمكين).
  - كلية البحرين التقنية (بولتيكنك).
  - هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب .
- رفع مستوى التحصيل في المواد القومية (اللغة العربية – التربية الإسلامية – تاريخ وجغرافية البحرين – التربية للمواطنة).

والجدول التالي يوضح عدد الطلبة البحرينيين وغير البحرينيين حسب نوع التعليم للعام الدراسي 2012/2011

نوع التعليم	بحريني	غير بحريني	المجموع
التعليم الحكومي	113957	13024	126981
التعليم الخاص	21761	27537	49298
المجموع	135718	40561	176279

4. تطوير نظام التعليم والتدريب:

استمر تطوير نظام التعليم في مساره المتنامي حتى حقق نتائج ملموسة على الصعيد المحلي والعالمي، إذ أخذ من التعليم والتعلم جانب الاستزادة والتنوير، وأولى عناية خاصة بتطوير قدرات العاملين في مجال التعليم على حد سواء، وفيما يلي أبرز الخطوات التطويرية:

أ. الارتقاء بنظام التعليم العام:

- **مشروع توحيد المسارات الأكاديمية:**

يُعد المشروع إحدى حلقات التطوير النوعي لتأثيره المباشر على تشكيل نوعية الخريج الذي تحتاجه التنمية وسوق العمل. ويوفر المشروع مجالاً أوسع لبناء قاعدة معرفية أشمل لطلبة المرحلة الثانوية، ويتيح فرصة أفضل لقبول الطلبة في الجامعات والكليات المختلفة، ويعزز العمل التطوعي ويعد مواطن فعال يشارك بإيجابية في خدمة

مجتمعه من خلال إدخال مقرر خدمة المجتمع، ويعزز البرامج والأنشطة اللامنهجية (مثل برنامج إنجاز البحرين، برنامج Globle، برنامج Trade Quest).

وقد بدأ تطبيق المشروع في العام الدراسي 2005/2004 واستمر التوسع في تطبيقه حتى شمل جميع المدارس الثانوية خلال العام الدراسي 2011/2010. كما تم تطوير المعهد الديني والمعهد الديني الجعفري وفقاً لمتطلبات الساعات المعتمدة ونظام توحيد المسارات.

- **تطوير نظام التعليم الثانوي الصناعي:**

تضمن مشروع تطوير نظام التعليم الثانوي الصناعي (بمساريه الفني والتطبيقي) تطوير المناهج والخطط الدراسية، وتطبيق نظام الجودة للحصول على شهادة هيئة المؤهلات الاسكتلندية (Scottish Qualifications Authority) باعتبارها مراكز معتمدة لمنح المؤهلات المهنية لمستوى SQA 2، ومتابعة الخريجين للحصول على تغذية راجعة يستفاد منها في تطوير النظام وجعله متوافقاً مع مستجدات سوق العمل، والتدريب الميداني في الشركات والمصانع، وتدريب معلمي التعليم الثانوي الصناعي أثناء الخدمة في الشركات والمؤسسات في مجال تخصصاتهم الهندسية، وإعداد معلمي المستقبل من خلال ابتعاث الطلبة المتفوقين للدراسة في مختلف التخصصات الهندسية في مختلف الجامعات البريطانية، واستحداث برنامج التدريب المهني للطلاب المتسربين من مختلف المراحل الدراسية لإعدادهم للعمل في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

وقد حصلت المدارس الثانوية الصناعية على اعتماد هيئة المؤهلات الاسكتلندية (SQA) لتدريس المناهج الخاصة بمجموعة من التخصصات الجدية تشمل تخصص هندسة السيارات لمستوى الشهادة الوطنية العليا (H.N.C) والدبلوم الوطنية العليا(H.N.D) والشهادة المهنية الاحترافية (PDA) في مجال صيانة الحواسيب.

كما يتم ابتعاث الطلاب المتفوقين للدراسة بالمملكة المتحدة في التخصصات الصناعية التي تحتاجها الوزارة وسوق العمل. كما يلتحق طلاب التعليم الصناعي الفني أو التطبيقي ببرنامج تدريبي داخل مواقع العمل بالتعاون مع أكثر من (100) مؤسسة وشركة لمدة لا تقل عن (5) أسابيع. وتشترك هذه المؤسسات والشركات مع الوزارة في تقييم مستويات الطلاب.

وقد شكّل إنشاء معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا الذي افتتح في العام الدراسي 2004/2003 أفقًا جديدًا لتطوير التعليم الصناعي والارتقاء بمناهجه. إذ يهدف هذا المعهد إلى تأهيل الطلاب في التخصصات الصناعية والفنية ويوفر تخصصات جديدة تخدم احتياجات سوق العمل مثل: تقنيات الحاسوب، والطباعة، وتشغيل وصيانة الوحدات الصناعية، وصيانة الأجهزة الدقيقة، وتركيب وصيانة الحاسوب وملحقاته، وتصميم الأجهزة الدقيقة والتحكم.

- **مشروع تطوير نظام التعليم الفني والمهني:**

يعتبر النظام المطور للتعليم الفني والمهني أحد المجالات الشائعة عالميًا في مجال التعليم الفني والمهني ، وتتبناها العديد من الدول المتقدمة في المجالات الصناعية والخدمية والتجارية، وفلسفتها تتلخص في ربط التعليم بالمهنة التي سيلتحق بها الطالب، و لا بد من توفير شراكة حقيقية وقوية بين قطاع التعليم وسوق العمل، ليكتسب الطالب المعارف الأساسية للمهنة ويتقن كفاياتها من خلال التدريب في الشركة أو المؤسسة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية، وتتراوح مدة التدريب بين (40%) إلى (50%) من وقت الدراسة ويحقق هذا النظام العديد من المزايا منها:

- مشاركة سوق العمل في وضع المناهج الدراسية والحقائب التعليمية وتقويم الدارسين.
- يضمن المشروع تحديثًا مستمرًا للمناهج الدراسية لتكون متوافقة مع الاحتياجات المتجددة لسوق العمل.
- يضمن المعايشة المبكرة للطالب لمناخ العمل.
- يطور من مهارات الطالب الحياتية، مثل العمل ضمن فرق العمل، وتحمل المسئولية، والعمل على حل المشكلات وتبني مفهوم الجودة، واتباع قواعد السلامة وتقدير أهمية الوقت.
- يتيح المزيد من فرص التوظيف أمام الخريجين كبديل للعمالة الوافدة.

- يتيح فرصة مواصلة الدراسة للمتفوقين من خريجي برنامج التلمذة المهنية في كلية البحرين التقنية (والتي أنشئت في العام 2008 بالقرار الملكي رقم (65)، ضمن المشروع الوطني لإصلاح التعليم والتدريب)، وذلك للحصول على درجة البكالوريوس، مما يمثل تطورًا جذريًا نحو التوافق مع التوجهات العالمية.
وقد بدأ تطبيق المشروع بالمملكة في العام الدراسي 2008/2007، واستمر التوسع ليصبح مطبقاً في المدارس الثانوية الصناعية للبنين، وأربع مدارس ثانوية للبنات في العام 2011/2010.
ومن الإنجازات التي حققها المشروع:
- توظيف المعايير المهنية والوظيفية المصدقة من قبل سوق العمل في إعداد المناهج الدراسية الخاصة بالنظام.
- إنشاء وحدة متابعة للتدريب الميداني تطبق آلية واضحة في متابعة وتقييم الطلبة أثناء التطبيق العملي.
- تأهيل الكادر التعليمي من خلال دورات تدريبية خارجية إلى أستراليا، وعقد دورات داخلية نفذها خبراء استراليون وخبراء من اليونسكو استفاد منها معلمو ومعلمات التلمذة المهنية تحت إشراف مركز التميز للتعليم الفني والمهني.
- تحقيق مبدأ الشراكة مع سوق العمل من خلال تشكيل لجنتين بقرارين وزاريين وبعضوية ممثلين عن سوق العمل، الأولى تعني بتوفير الفرص التدريبية ومتابعة التدريب الميداني، والثانية تعني بمراجعة المواصفات المهنية للبرامج الدراسية المطبقة في النظام.

-تطوير نظام التعليم الإعدادي:

بدأت الوزارة خلال العام 2008/2007 بالبدء في تنفيذ برنامج متكامل لتطوير هذه المرحلة الدراسية، والذي تهدف الوزارة من خلاله إلى وضع تصورات جديدة لاستراتيجيات التعليم والتعلم في المرحلة الإعدادية، وإعادة النظر في اليوم المدرسي وإدخال قدر من المرونة بما يحقق الاستفادة من الأنشطة الصفية واللاصفية وتفعيل أدوار مراكز مصادر التعلم والمختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب، كما قامت الوزارة بإعداد وتدريب العاملين في المؤسسات التربوية مهنياً وتطوير أنظمة المتابعة الميدانية للارتقاء بكفاءة العاملين وتحسين أدائهم ورصد أثر التدريب على مستوى أداء العمل.

- **مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل:**

تم تعميم المشروع في جميع مدارس البحرين في العام 2010/2009، لتوظيف التقنيات الحديثة في التعليم. ويهدف إلى المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير التعليم القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في التعليم، وساعد على هذا المشروع على إحداث نقلة نوعية للتعليم الإلكتروني، وتصميم البرمجيات التدريبية والتعليمية، والأنظمة الخاصة بإدارة المحتوى الإلكتروني والتعلم الإلكتروني.

- **تطوير المناهج الدراسية:**

يرتكز تطوير المناهج بصورة أساسية على نتائج عملية المراجعة والتقويم خلال متابعة التطبيق الميداني، واستطلاع آراء المعلمين والطلبة وأولياء أمورهم، ونتائج الامتحانات التحصيلي والمسوحات والمسابقات والتوجهات الدولية، وإصدار الامتحانات الوطنية وإجراء المقارنات مع الدول الأخرى.

كما تم تطوير مناهج الرياضيات والعلوم في المراحل التعليمية الثلاث بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودراسة توجهات خطط التنمية واحتياجات سوق العمل ومقارنتها بما هو موجود واستحداث تخصصات جديدة، وتطوير الكتب المدرسية وفقا لأحدث المستجدات العلمية والتربوية.كما تم في العام الدراسي 2009/2008 تطبيق المنهج المطور للرياضيات والعلوم في التعليم الأساسي، وتنفيذ برنامج تدريبي لمعلمي العلوم الأوائل والمعلمين، وتطبيق استمارة لتقييم مناهج العلوم المطورة، كما تم تطبيق ثلاثة كتب جديدة هي: (كتاب الفيزياء، وكتاب الكيمياء، وكتاب الأحياء للمرحلة الثانوية)، كما تم تطوير بعض مناهج المواد الصناعية مثل: (منهج التبريد والتكييف

وأساسيات الجودة، ومناهج نظام التدريب المهني المنتظم، ومناهج المواد الصناعية لتخصص الاتصالات)، كما تم تطبيق كتب جديدة لمساقات اللغة العربية المطورة، وتطوير مساقات النظام المطور للتعليم الفني والمهني.

إضافة إلى إعداد الإطار العام لمناهج التربية الصحية والتربية البيئية والمهارات الحياتية بالمفهوم الشامل، ولجميع الصفوف الدراسية بلا استثناء. وقد تضمن المهارات الشخصية والاجتماعية من جانب، ومهارات الحياة الصحية من جانب موازٍ. ولعل أبرز ما يميزه انه لا يعد منهجاً منفصلا قائماً بذاته، بل يتم تناوله على نحوٍ اندماجي تكاملي من خلال المواد المقررة، حسب مضامينها، مع التعويل على تفعيل الكفايات البينية المؤطرة للمناهج الدراسية المطورة.

و استجابة المناهج لثورة المعلومات والاتصال: تم إعداد وثيقة منهج الحاسوب في المراحل التعليمية الثلاث، وإعداد مواد تعليمية في تدريس مهارات الحاسوب في هذه المراحل، وتعميم تقنية المعلومات والاتصال في المناهج الدراسية المختلفة، كما تمت مراجعة الكتب الإلكترونية الخاصة بمادة تقنية المعلومات، وتأليف كتاب "إدارة قواعد البيانات لمادة تقنية المعلومات" للتعليم الصناعي، وتأليف كتاب أساسيات تصميم المواقع الإلكترونية لمادة تقنية المعلومات للصف الثالث الإعدادي.

وفيما يتعلق بالمناهج الخاصة بالمواطنة والمفاهيم البيئية وخدمة المجتمع:تم إعداد وثيقة الإطار العام لمناهج التربية الصحية والبيئية والمهارات الحياتية لمراحل التعليم العام المختلفة، وإعداد مواد تعليمية متنوعة تعكس التوجهات في وثيقة المنهج، وتدريب المعلمين حول كيفية توظيف المفاهيم الصحية والبيئية بشكل تكاملي، وتطوير مناهج التربية الأسرية من خلال إعداد معايير جديدة للمادة، ونموذج تجريبي، ومواد تعليمية لجميع المراحل التعليمية وأدلة للمعلمين. كذلك تم إنجاز العديد من الكتب لتطوير المهارات الحياتية لدى الطلبة منها: (كتب المشاريع الزراعية، وكتب الموسيقى للمرحلة الثانوية)، كما حدثت مناهج المجالات العملية للتصوير الضوئي، وطورت وثيقة منهج التربية الرياضية للمرحلة الثانوية، وعدلت مساقات التربية الرياضية بما يتفق مع نظام توحيد المسارات الأكاديمية.

-المراكز المتخصصة في الوزارة:

- مركز رعاية الطلبة الموهوبين:

تم إنشاء مركز الموهوبين في ديسمبر 2005 وذلك اهتماماً من الوزارة في إيجاد مركز خاص للموهوبين، والذي يهدف إلى كشف وتشخيص ومتابعة الموهوبين واستثمار قدراتهم الخاصة، في الإبداع والمساهمة المتميزة في البناء والنماء، ويستقبل المركز جميع الطلبة الموهوبين من مختلف المراحل الدراسية في مختلف المجالات العلمية والفنية والرياضية ويقدم لهم الخدمات النوعية التي ترتقي بمواهبهم وتساعدهم على تنميتها .

- مركز القياس والتقويم:

تم إنشاء مركز للقياس والتقويم وهو جهاز إداري يتولى تقويم أنشطة وبرامج ومشاريع الوزارة بكل جوانبها الإدارية والتربوية والتعليمية، فيتابع مدخلاتها وعملياتها ويقوّم مخرجاتها ومستويات الأداء فيها، ويهدف المركز إلى توفير الأدوات والوسائل القياسية والتقويمية، وإجراء الدراسات التقويمية المستمرة على الصعيدين المدرسي والوزاري، والتقويم الدوري لمستويات الأداء للعاملين في الوزارة، وللمشاريع والأنشطة، والمناهج والكتب الدراسية، ورصد المتغيرات الفاعلة في العملية التعليمية.

- إنشاء مركز للإرشاد النفسي والصحة المدرسية:

تم افتتاح مركزين للتأهيل الاجتماعي والإرشاد النفسي كمرحلة أولى في كل من مركزي الرازي الصحي ومدينة عيسى الصحي يضمان عدداً من الأطباء النفسيين والمختصين في معالجة المشكلات النفسية والاجتماعية للطلبة،

ويساهمان في برنامج تدريب المشرفين الاجتماعين وتأهيلهم في تقديم الاستشارة النفسية والاجتماعية على نحو أفضل.

- برامج رعاية الطلبة ذوي الحاجات الخاصة:

اهتمت وزارة التربية والتعليم بتشخيص حالات الفئات الخاصة من بطيئي التعلم وذوي الصعوبات التعليمية في المدارس وتحديد احتياجاتها، وتنظيم برامج عناية تعليمية مركزة ضمن خطة تعليمية شاملة، وإعداد الكوادر المتخصصة لها .

ويستفيد من هذه البرامج (92) مدرسة وتهدف إلى رفع المستوى التحصيلي للطلبة من ذوي الحاجات الخاصة في مادة اللغة العربية والرياضيات في ظل وجود معلم متخصص في التربية الخاصة تسانده الإدارة المدرسية والمرشد الاجتماعي، كما نفذت الوزارة منذ العام الدراسي 2001/ 2002 برنامج أطفال متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط دمجًا جزئيًا في المدارس الحكومية في التعليم الأساسي استعدادًا للدمج الكلي أسوة بدمج الأطفال الذين يعانون من صعوبات تعلم في الفصول العادية، والتوسع في البرنامج في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي وتوفير كافة متطلبات رعاية هؤلاء الطلبة . وتم توفير معلمين متخصصين في التربية الخاصة وتهيئة المنحدرات والمرافق العامة والمصاعد الكهربائية في المباني المدرسية في جميع المدارس الحكومية وتقديم خدمات تربوية مناسبة، وإعداد منهج خاص لهذه الفئة من الأطفال. وطبق هذا البرامج في (25) مدرسة للبنين والبنات ، ويهدف هذا البرامج إلى تنمية القدرات والمهارات الحسية والحركية وتعلم المهارات الأكاديمية الأساسية لدى هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- المعهد السعودي البحريني للمكفوفين:

لقد تعددت أشكال وأساليب رعاية الطلبة من ذوي الإعاقة البصرية في مملكة البحرين منذ أكثر من ثلاثين عاما، حيث دأب المعهد السعودي البحريني للمكفوفين (معهد النور للخليج العربي للمكفوفين سابقاً) على استقطاب أبناء منطقة الخليج العربي وتقديم الخدمات التعليمية لهم حتى المرحلة الإعدادية، وفي عام 1982 قدم المعهد السعودي البحريني للمكفوفين تجربة رائدة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين، حيث تم دمج الطلبة المكفوفين بالمعهد السعودي البحريني للمكفوفين الخريجين من المرحلة الإعدادية مع الطلبة العاديين في مدارس وزارة التربية والتعليم بالمرحلة الثانوية، وبعد أن أثبتت التجربة نجاحها توسعت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المعهد السعودي البحريني للمكفوفين عام 2005 / 2006 في تجربة الدمج لجميع المراحل الدراسية(الابتدائية والإعدادية و الثانوية) خاصة بعد إتقان الطلبة المكفوفين أساسيات القراءة والكتابة بطريقة بريل في المعهد، وقد بلغ عدد المدارس التي تطبق برامج دمج المكفوفين حتى عام 2011 / 2012 ثلاث وعشرون مدرسة. كما أن هناك برامج وأنشطة أخرى يقوم بتنفيذها المعهد وتتمثل في:

- تقديم خدمات تعليمية للطلبة المعاقين بصريًا قبل دمجهم في المدارس الحكومية.
- مراعاة الطلبة متعددي الإعاقة (إعاقتهم الأساسية كف البصر) من خلال وجود وحدة متعددي الإعاقة بالمعهد وتقديم برامج خاصة بهذه الفئة.
- رفع الكفاءة المهنية للمعلمين من خلال البرامج والدورات التدريبية في أساليب تدريس الطلبة متعددي الإعاقة.
- تشجيع الطلبة المكفوفين للاستفادة من تقنية المعلومات والاتصال والدخول في عالم المعرفة التكنولوجية.
- المشاركة في الأنشطة المختلفة التي يقوم بها الكفيف مع أقرانه الأسوياء كالأنشطة الداخلية أو الخارجية التي تقام خارج نطاق المعهد في المجالات الرياضية والثقافية وغيرها مع مدارس وزارة التربية والتعليم وبعض الأندية والجمعيات مما يساعد في صقل شخصية الكفيف وتشجيعه على الانخراط في المجتمع بكل ثقة.

- **الأنشطة الطلابية:**

قامت وزارة التربية والتعليم في عام 2005 بإنشاء (10) مراكز للأندية المدرسية موزعة على كل المحافظات لممارسة الأنشطة الثقافية والتعليمية والرياضية والفنية..الخ. بواقع مركزين اثنين في كل محافظة أحداهما للبنين

والآخر للبنات تعمل في الإجازة الصيفية (شهري يوليو وأغسطس)، وتوسعت الوزارة حتى وصلت عدد المراكز (15) مركزاً في العام 2010.

وفي ضوء مراجعة وتنفيذ أنشطة لاصفية جديدة للطلبة في جميع المدارس (بالتعاون مع المؤسسة العامة للشباب والرياضة والاتحادات الرياضية) تم البدء في المرحلة الأولى من مشروع مراكز اللياقة البدنية المسائية اعتبارا من أكتوبر 2011 والذي يهدف إلى تطوير اللياقة البدنية لدى الطلاب ، كما تم الاستفادة من المدارس في الفترة المسائية بافتتاح أندية لطلبة المدارس الإعدادية لممارسة الأنشطة المختلفة وتنظيم دروس للتقوية في بعض المواد الدراسية.

- **<u>برنامج تحسين أداء المدارس:</u>**

في ضوء التشخيص الوطني لنظام التعليم في العام 2005 وفي ضوء مراجعات هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب لأداء المدارس تم تصميم برنامج تحسين أداء المدارس بغرض النهوض بمستوى أداء المدارس الحكومية وتحسين النتائج المهنية المستقبلية للطلبة ليتناسب أداؤهم في التعليم المدرسي وطموحات البحرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن برنامج تحسين أداء المدارس إحداث تغيير جوهري في المدارس وفي علاقة المدارس بالوزارة والتركيز على تحسين الخبرات التي يحصل عليها الطلبة في الفصول والمدارس تحسيناً كبيراً. وقد بدأت الوزارة في تطبيق برنامج تحسين أداء المدارس خلال العام 2008 وبصورة تجريبية على عشر مدارس مختارة من مراحل ومناطق تعليمية مختلفة وذات مستويات أداء متفاوتة ، و تم التوسع في التطبيق حيث وصل عدد المدارس المطبق فيها إلى (100) مدرسة حكومية في العام الدراسي 2012/2011، كما تم في العام الدراسي 2012/2011 تهيئة وإعداد 105 مدرسة للانضمام إلى برنامج التحسين للعام الدراسي 2013/2012.والذي شهد تعميم المشروع في جميع المدارس الحكومية.

ولتطوير تلك المدارس انبثق من البرنامج سبعة مشاريع ذات صلة وثيقة و هي: نموذج المدرسة البحرينية المتميزة (ES) من خلال إعداد نموذج المدرسة البحرينية المتميزة رؤية وممارسة، ومشروع القيادة من أجل النواتج (L40) الذي يهدف إلى تحقيق أفضل النواتج في مجالات التخطيط وإعداد الميزانية وإدارة العاملين بالمدرسة، ومشروع الشراكة من أجل الأداء (P4P) الذي يهتم بوضع مؤشرات أداء رئيسية تركز على التحصيل الدراسي للطالب، وتقيس قدرته على التحسن، وتتابع تطوره الشخصي، ومشروع التدريس من أجل التعلم (T4L) ويركز على المهارات التي يحتاجها المعلمون لتحقيق التحسين في أساليب التعلم لدى الطلبة وكيفية مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة وتطوير المهارات العليا من التفكير لديهم، ومشروع نظام إدارة الأداء (PMS) وهو نظام تقويم أداء فاعل يستهدف جميع المعنيين بالعملية التربوية داخل المؤسسة المدرسية وخارجها، بما ينسجم مع كادر المعلمين ويحقق أهدافه، ومشروع دعم ومساندة المدارس (Intervention)الحاصلة على تقدير غير ملائم في تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ومشروع تطوير أداء الوزارة وقد تفرع منه ثمانية مشاريع تعمل على تطوير وتعزيز أداء إدارات الوزارة المختلفة و هي: تطوير المعايير للطلبة والمناهج، وتحديد الأولويات الاستراتيجية، وإدارة أداء المدارس، وتحديد نموذج تمويل المدارس، وتوزيع الموارد والخدمات ، وتوظيف المعلمين، وتوزيع المعلمين وأفراد القيادات، ونظام إدارة البيانات والبنية التحتية لتقنية المعلومات.
ويسعى مشروع تحسين أداء المدارس إلى الارتقاء بأداء المدارس، ضمن جدول زمني للمتابعة والتحفيز والمحاسبة ، وتتعاون الوزارة في تنفيذ برنامج تحسين المدارس مع العديد من الشركاء وعلى رأسهم مجلس التنمية الاقتصادية، و بيوت الخبرة العالمية وكلية البحرين للمعلمين وكلية البحرين التقنية (بولتكنيك) وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.

ويهدف هذا البرنامج المتكامل إلى:

- وضع معايير أداء مرتفعة قابلة للتحقيق في المدارس.

- دعم المدارس لرفع مستوى أداء عملها والتركيز على المدارس ذات الأداء المنخفض في عمليات المعالجة والتحسين.
- مراجعة التدابير التي تتلقى في إطارها المدارس دعماً من الوزارة لتحقيق محصلة الأداء المنشودة، والعمل على فصل الخدمات غير التعليمية عن الخدمات التعليمية لتخفيف الأعباء على الإدارة المدرسية للتركز على عمليات التعليم والتعلم، وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى مجموعة من الانجازات التي تم تحقيقها أبرزها:
- إعداد نموذج المدرسة البحرينية المتميزة والدليل الاسترشادي لتطبيق النموذج بهدف تعزيز وتأصيل ثقافة التقييم الذاتي للمؤسسة المدرسية ، وإطلاق المشروع في يناير 2010 لتنفيذه والتوسع فيه وفق الخطة الموضوعة لتعميمه.

- تحديد المعايير والمؤشرات الرئيسة والفرعية لقياس الأداء المدرسي بشكل عام والتي يمكن تطبيقها على جميع المدارس ووضع المسودة الأولية لهذه المؤشرات والتعرف على آراء المدارس بشأن هذه المؤشرات من خلال إقامة سلسلة من ورشات العمل في مدارس التجربة في يونيو 2008، و تجريبها على إحدى مدارس التجربة و تصميم لوحة القياس وبطاقات النتائج للمؤشرات الرئيسة ووضع برنامج محوسب خاص بمؤشرات الأداء.
- عقد الورشات التدريبية لمديري المدارس والمعلمين الأوائل لتدريبهم على المهارات اللازمة لتطبيق مؤشرات ومعايير الأداء المدرسي (نوعية البيانات التي يجب جمعها وكيفية تحليلها وتفسيرها واستخدامها لتحسين الأداء وكيفية قراءة قياس الأداء المدرسي والتعرف على المؤشرات الرئيسية له، ومصادر جمع البيانات لقياسها. وأهمية هذه المؤشرات والتدريب العملي على استخراج بطاقة قياس أداء المدرسة) كما تم عقد ورشات عمل لرؤساء التعليم والاختصاصيين في الوزارة والمعنيين بالمدارس للتعريف بالعناصر الرئيسية لمشروع الشراكة من أجل الأداء.
- فتح حوارات الأداء مع مدارس التجربة والتي تركز على التحصيل الدراسي والتطور الشخصي والنمو في الاختبارات المدرسية والوطنية وتقويم التعليم والتعلم.
- تدريب المدارس على استخدام البرنامج المحوسب الخاص بمؤشرات الأداء .
- إعداد نسخة مطورة من أداة التخطيط الإستراتيجي الإلكترونية، وعقد الورشات التدريبية حول نموذج عملية التخطيط الاستراتيجي وكيفية استخدام أداة التخطيط الاستراتيجي الإلكترونية. وورشات تعريفية حول مشروع "القيادة من أجل النواتج" حضرها المعنيون من الوزارة.

- تنفيذ عدد من الورشات التدريبية من قبل الفريق السنغافوري حول نظام إدارة الأداء والتطبيق العملي له لمديري التجربة ومدربي المدربين والمعنيين بالوزارة وذلك في أكتوبر وديسمبر من العام 2009.
- تنفيذ زيارات ميدانية من قبل الخبراء السنغافوريين وفريق المدربين المحلي لمدارس التجربة في أكتوبر- ديسمبر 2009، لتقديم الدعم اللازم للمدارس، ومقترحات التطوير ورفع تقارير عن الواقع الميداني لتطبيق نظام إدارة الأداء، وعرض إنجازات المدارس في مجال تطبيق مراحل نظام إدارة الأداء بغرض تبادل الخبرات وتعميم الناجح منها.
- تدريب 3300 معلماً للمواد الأربع الأساسية في المرحلتين الإعدادية والثانوية على أكاديمية التدريس 1 -2 والاستثمار الأمثل للحصة.
- تعزيز ميزانية المدارس بموارد مادية أو مالية للإسراع في عمليات التحسين.
- تأهيل مديري المدارس والمديرين المساعدين في المدارس الثانوية ومديري المدارس الإعدادية على برامج القيادة من أجل التعلم.
- تكوين فريق من شركاء التحسين لدعم المدارس حيث تم تدريب 100 اختصاصي تعليم للالتحاق بفرق دعم مجموعات المدارس وتكليف شركاء تحسين أداء المدارس بمتابعة المدارس ذات الأداء المنخفض لضمان تلقيهم الدعم المهني المحترف من الرؤساء الأوائل.

- تكوين فريق مركزي للإرشاد الاجتماعي و تنفيذ برنامج تدريبي لاختصاصيي الإرشاد الاجتماعي لضمان نجاح تطبيق نظام السلوك من أجل التعلم بهدف رفع مستوى الحضور والإنجاز لدى الطلبة، والتغلب على المشكلات السلوكية التي تؤثر على تحصيل الطلبة.

وطبقت الوزارة مشروع تحسين الزمن المدرسي لطلبة المرحلة الثانوية بعد تجربة ناجحة في إحدى المدارس في العام الدراسي 2011/2010، بهدف إتاحة الوقت الكافي للمعلمين لتنفيذ استراتيجيات التعليم الجديدة، وتفعيل المناهج بطرق إبداعية ، والتفاعل بطريقة أفضل بين المعلمين والطلبة، وتخفيف الواجبات المدرسية وإنجاز غالبيتها في المدرسة، وتوفير وقت كاف للفهم والاستيعاب والتعلم الأعمق، وتم تنفيذ المشروع المنبثق أساساً من برنامج تحسين أداء المدارس في جميع مدارس المرحلة الثانوية اعتبارًا من الفصل الدراسي الثاني من العام 2012/2011، بحيث ينتهي اليوم الدراسي في الساعة 2:15 ظهرًا بدلاً من الساعة 1:30 ظهرًا ؛ بمعدل 924 ساعة، بما يمكن البحرين من الوصول إلى نفس معدلات زمن التمدرس في دول المقارنة حول العالم من 122 يومًا دراسيًا في العام إلى 154 يومًا دراسيًا بزيادة قدرها 43 يوماً دراسياً، مما انعكس إيجابًا على ارتفاع عدد ساعات التعلم لتكون متناسبة مع المعايير المعتمدة عالميًا.

ب. توفير التدريب لجميع منتسبي مهنة التعليم:

تهدف برامج إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة التي تقدمها وزارة التربية والتعليم إلى رفع كفاءة المعلمين من خلال الدورات وورش العمل، وفتح الآفاق العلمية والمهنية أمام المعلمين من خلال التنمية المهنية المستدامة. وتشمل هذه البرامج التي يبلغ عددها خمسين برنامجاً، برامج لرفع الكفاءة المهنية في المادة العلمية لجميع التخصصات، وبرامج الحاسوب والتقنيات التربوية، وبرامج تهيئة المعلمين المستجدين، وبرامج تدريبية تربوية قصيرة ومتوسطة، وبرامج الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) بهدف إعداد وتدريب منتسبي الوزارة وتطويرهم مهنياً.

وفي مجال التأهيل والتنمية المستدامة للمديرين والمعلمين فقد تم الآتي:

- إيفاد معلمين ومعلمات من المسارين الصناعي والتجاري إلى استراليا في مجال التعليم الفني والمهني.
- تنفيذ برامج تأهيلية للمعلمين الجدد في جميع التخصصات.
- تدريب عدد من معلمي المدارس الصناعية لتأهيلهم كمدربين للعاملين في سوق العمل.
- تدريب عدد من المعلمين والاختصاصين حول تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات في التعليم.
- تقديم برنامج في التفكير الناقد والإبداعي لذوي القدرات العالية، والفروق الفردية في التعلم.
- تنظيم برنامج دبلوم التمهن في التربية.

- مركز التميز للتعليم الفني والمهني:

افتتح مركز التميز للتعليم الفني والمهني في 2005/5/14 بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين ومنظمة اليونسكو،إذ يهدف إلى تنظيم برامج تدريبية لتطوير الهيئات الإدارية والفنية والتعليمية العاملة بالتعليم الفني والمهني والارتقاء بمستوياتهم العلمية والثقافية لمواكبة احتياجات المملكة ومتطلبات سوق العمل، فمن خلاله يتم توفير برامج تدريبية متقدمة ومتطورة لمعلمي التخصصات الصناعية والتجارية، إضافة إلى التنظيم والإشراف على تنفيذ الدورات التدريبية لمختلف القطاعات في الوزارة وخارجها لتحسين المستويات الفنية والتقنية، بما يتيح لخريجي هذه الدورات الترقي المهني ومواكبة التغيرات الحديثة في مجالات المعرفة والإنتاج.

كما يعمل على نشر الثقافة الفنية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، كما يعمل على تقديم برامج لخدمة المجتمع والتعليم المستمر بهدف تثقيف كافة أفراد وقطاعات المجتمع بما يتلاءم مع التطور التقني الهائل الذي تشهده المملكة بأسعار مناسبة.

ويقدم المركز البرامج التالية:

- برنامج التنمية المهنية للمعلمين.
- برامج تدريب الباحثين عن عمل من المواطنين.
- برنامج لتدريب العاملين بالوزارات والمؤسسات والشركات.
- برامج الشهادة والدبلوما الوطنية العليا.

- كلية البحرين للمعلمين:

ساهمت كلية البحرين للمعلمين منذ افتتاحها في العام 2008 في إعداد وتدريب المعلمين وقادة المدارس وفق خطة التمهين المعلنة إيمانا بأن المعلم والقيادة هما الأساس في الارتقاء بعمليات التعليم والتعلم.
و تلعب كلية المعلمين ثلاثة أدوار مهمة:
الدور الأول: اختيار أفضل العناصر من الطلبة خريجي المرحلة الثانوية ليكونوا معلمي المستقبل و إعدادهم بالمزاوجة بين التدريب الميداني منذ السنة الأولى و بين التكوين الأكاديمي وفقا لأعلى المعايير الدولية.
الدور الثاني: تدريب و تمهين الممارسين التربويين في الميدان من مديرين و مديرين مساعدين من خلال برنامج دبلوم القيادة المدرسية.
الدور الثالث: إعداد و تدريب المعلمين من خلال دبلوم التمهن في التربية.

وتهدف برامج إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة إلى تطوير كفاءة المعلمين من خلال الدورات وورشات العمل، وفتح الآفاق العلمية والمهنية أمام المعلمين من خلال التنمية المهنية المستدامة. وتشمل هذه البرامج برامج لرفع الكفاءة المهنية في المادة العلمية لجميع التخصصات، وبرامج الحاسوب والتقنيات التربوية، وبرامج تهيئة المعلمين المستجدين، وبرامج تدريبية تربوية قصيرة ومتوسطة، وبرامج الدراسات العليا (الدبلوم – الماجستير – الدكتوراه)

إحصائية بعدد المتدربين في البرامج التدريبية من العام الدراسي 2007/2006 إلى العام الدراسي 2011/2010

العام الدراسي	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
2006/2007	2704	1663	4367
2007/2008	2874	1857	4731
2008/2009	1234	1711	2945
2009/2010	804	1360	2164
2010/2011	948	1607	2555
المجموع الكلي للمتدربين	8564	8198	16762

- المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يعتبر إنشاء المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على أرض المملكة في العاصمة المنامة تحت رعاية منظمة اليونسكو في العام 2011، وسيلة لتعزيز التعليم والتدريب والبحوث التطبيقية في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومع مؤسسات البحث والتعليم والتدريب الأخرى داخل المملكة وخارجها؛ وذلك بهدف الإسهام في بناء قاعدة صلبة للمعرفة لمقابلة التحديات التكنولوجية التي تواجهها مملكة البحرين وبقية الدول الإقليمية والعربية.

5. تطوير نظام التعليم العالي:

بدأ التعليم الحكومي في المملكة بإنشاء معهد للمعلمين عام 1966، ثم إنشاء معهد للمعلمات في عام 1967، ومدة الدراسة في المعهدين عامان، و بعد المرحلة الثانوية يمنح الدارس درجة دبلوم المعلمين. وأخذ المعهد يخرج المعلمين والمعلمات لمدة تقارب العشر سنوات، ثم أنشئت كلية الخليج الصناعية في عام 1968، وصدر المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1981 بتحويل اسمها إلى كلية الخليج للتكنولوجيا.

بعدها تأسست الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية عام 1978 وفق المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1978، وتم دمج معهدي المعلمين والمعلمات فيها، وصارت مدة الدراسة في الكلية أربع سنوات يتخرج فيها الطلبة بشهادة البكالوريوس. واستمرت كل من كلية الخليج للتكنولوجيا والكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية تمنحان درجة البكالوريوس في التخصصات الآتية: الآداب والعلوم والتربية وإدارة الأعمال والهندسة، كما أنشئت كلية العلوم الصحية في عام 1976، وتم إعادة تنظيم الكلية بمرسوم أميري رقم (5) لسنة 1985 الذي يقضي بإعادة تنظيم وزارة الصحة.

وفي عام 1986 تم إنشاء وتنظيم جامعة البحرين حسب المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1986 ، وتضمن هذا المرسوم بقانون دمج كلية الخليج للتكنولوجيا، والكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية وانتقال أموالهما وموجوداتهما إلى جامعة البحرين. وفي خطوة تطويرية لجامعة البحرين صدر المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1999 في إبريل من العام نفسه بتعديل بعض أحكام المرسوم السابق، وتم تطوير معهد تدريب الشرطة في عام 2003، ليصبح الكلية الملكية للشرطة. ثم صدر المرسوم رقم (69) لسنة 2004/ الخاص بإعادة تنظيم وزارة الداخلية، ليعاد تسمية الكلية باسم الأكاديمية الملكية للشرطة.

كما تحرص مملكة البحرين على ابتعاث المتفوقين للدارسة في مختلف مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة وخارجها وقد وصلت عام 2011/2010 نحو 1946 بعثة، منها 894 بعثة دراسية و64 منحة دراسية للمدارس الحكومية، و146 بعثة دراسية و17 منحة دراسية للمدارس الخاصة، و25 بعثة دراسية لذوي الحاجات الخاصة، أي ما يعادل أكثر من ضعف العدد المخصص من البعثات لعام 2009، يضاف إلى ذلك 800 منحة مالية.
وقد شملت خطة البعثات الدراسية للعام 2012/2011 على 2426 بعثة ومنحة دراسية، منها 1590 بعثة دراسية لخريجي المدارس الحكومية والخاصة، و800 منحة دراسية (مساعدة مالية) للطلبة المتفوقين، و36 بعثة للطلبة من ذوي الحاجات الخاصة. كما تضمنت خطة البعثات لعام 2011 تخصصات جديدة في مجال الطب، هذا إلى جانب بعض التخصصات التعليمية التي وجهت للبنين بوجه خاص، ذلك لسد النقص في مجالها.
وتهتم وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين بشؤون الطلبة الدارسين خارج المملكة على نفقتهم الخاصة حيث تتولى مكاتب الخدمات التعليمية للدارسين في الخارج والمنشأة وفقاً للمرسوم بقانون رقم(2) لسنة 1997 بشأن مكاتب الخدمات التعليمية للدارسين في الخارج, متابعة شئون الطلبة الدارسين في الخارج. كما تقوم الملحقيات الثقافية للمملكة في الخارج برعاية هؤلاء الطلبة، حيث تضمنت المادة (12/5) من قانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم ما يأتي:" 12- رعاية طلبة البعثات والمنح في الداخل والخارج والإشراف على الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة".

حظي نظام التعليم العالي الخاص بالاهتمام في إطار المشروع الإصلاحي والديمقراطي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى حفظة الله ورعاه، حيث نصت المادة (7/ج) من دستور مملكة البحرين على ما يأتي: " يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون". وتنفيذاً لهذا النص صدر قانون التعليم العالي رقم (3) لسنة 2005 والذي تضمن تنظيم شؤون التعليم العالي بالمملكة، بما فيه التعليم العالي الخاص. ويوجد حالياً اثنتا عشرة مؤسسة تعليم عال خاصة.

كما أولت حكومة مملكة البحرين اهتماماً كبيراً ومتزايداً بتنمية الموارد البشرية، وفي هذا الإطار تم التوسع في فرص التعليم العالي المتاحة سواء من خلال البعثات والمنح الدراسية والمنح المالية لمؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية، أو بزيادة فرص التعليم العالي التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي القائمة، أو من خلال إنشاء مؤسسات تعليم عال جديدة. وفيما يلي نعرض هذا التوسع:

أ. زيادة فرص التعليم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية:

- **جامعة البحرين:**

في إطار المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه، شهدت جامعة البحرين العديد من التطويرات التي تهدف إلى زيادة فرص التعليم العالي التي تتيحها الجامعة. وفي هذا الإطار صدرت مكرمة ملكية سامية بتخفيض الرسوم الجامعية لتغدو رسوماً رمزية، وقد تم إعفاء الطلبة غير القادرين على دفع هذه الرسوم من سدادها وهو ما ساعد آلاف الطلبة على الالتحاق بالبرامج الأكاديمية التي تناسب ميولهم ومؤهلاتهم وتطلعاتهم المستقبلية. كما تم إتاحة فرص التعليم العالي بالجامعة لكل من حاز على معدل 70% وما فوق في الثانوية العامة.

وعلى صعيد التوسع النوعي في حقول التخصص بالجامعة، فقد تم إنشاء كلية الحقوق وكلية تقنية المعلومات وكلية للتعليم التطبيقي. وبهذا أصبحت الجامعة تضم ثماني كليات: الآداب، والعلوم، والتربية، وإدارة الأعمال، والهندسة، والحقوق وتقنية المعلومات، والتعليم التطبيقي. وفي العام 2008 تم افتتاح كلية البحرين للمعلمين بجامعة البحرين، وقد بدأت الكلية تقديم برامجها اعتباراً من شهر سبتمبر 2008، وتقدم الكلية برنامجين أحدهما لنيل البكالوريوس خلال أربع سنوات، والآخر لنيل الدبلوم في التربية مدته سنة واحدة.

- **كلية العلوم الصحية:**

أنشئت كلية العلوم الصحية في عام 1976، وفي العام 1985 صدر المرسوم الأميري رقم (5) لسنة 1985 بإعادة تنظيم وزارة الصحة والذي تضمن إعادة تنظيم كلية العلوم الصحية. وتطرح الكلية البرامج الآتية: البكالوريوس في التمريض، الدبلوم المشارك في تخصص فني أسنان، الدبلوم المشارك في تخصص فني صيدلة، الدبلوم المشارك في تخصص فني أشعة.

وقد ساهمت الكلية في تخريج عدد كبير من العاملين في القطاع الصحي من التخصصات السابقة مما أسهم في تلبية احتياجات وزارة الصحة من الموارد البشرية.

- **معهد البحرين للتدريب:**

يعتبر معهد البحرين للتدريب من المؤسسات التعليمية التي تقوم بدور كبير في تدريب وتأهيل الشباب البحريني منذ بداية إنشائه في أواخر السبعينيات من القرن الماضي بإشراف ومتابعة من وزارة العمل بمملكة البحرين، وبصدور المرسوم الملكي رقم (24) لعام 2011 تولت وزارة التربية والتعليم بالمملكة مسؤولية الإشراف على عمل المعهد، وقد جاء تأسيس المعهد بغرض تقديم البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات قطاعات التصنيع والبناء والتجارة وتقنية المعلومات والخدمات. ويعد أول مؤسسة تدريبية يؤسسها المجلس الأعلى للتدريب المهني بغية الوفاء باحتياجات التطوير وتنمية الموارد البشرية في مملكة البحرين. كما يحرص معهد البحرين للتدريب على تطوير الموارد البشرية وفق أرقى المستويات بما يدعم توجهات وخطط الحكومة وطموحات الشعب البحريني. وتتمثل أهدافه في:

1. تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل من القوى العاملة في المجالات المهنية والحرفية، وذلك حسب قدراتهم ومستوياتهم التعليمية.
2. تلبية الاحتياجات التدريبية للمؤسسات في كافة القطاعات الاقتصادية.
3. تزويد القوى العاملة الوطنية بالمهارات المهنية اللازمة لأداء أعمالها بأعلى كفاءة ممكنة.
4. تقديم الخدمات الاستشارية لتحديد وتلبية الاحتياجات التدريبية للمؤسسات الصناعية والخدمية والإنشائية وغيرها.

قدمت الحكومة الموقرة في العام 2007 دعما استثنائيا للمعهد ساهم في دعم قدراته على تأهيل الباحثين عن العمل والبدء في تطوير المباني الأكاديمية والفصول والمختبرات وورش التدريب، بهدف تطوير كفاءة العناصر الوطنية ليكونوا الخيار الأول لدى أرباب الأعمال عند التوظيف والترقي.

وبفضل الدعم الحكومي اللافت، سجل المعهد خلال الأعوام الخمسة الماضية نجاحًا لافتًا بالمقياسين الكمي والنوعي، في دعم دوره كمؤسسة تدريبية تقدم خدمات تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.

وتوزع نجاح المعهد في الأعوام الأخيرة على عدة محاور:

1. تقديم برامج تدريبية مطورة وجديدة.
2. تقديم خدمات إرشادية ومساعدة العديد من الخريجين على الاندماج في سوق العمل والحصول على فرص للتدريب الميداني والتوظيف.
3. إبرام العديد من الاتفاقيات مع كبرى الشركات والمؤسسات لتنفيذ برامج تدريبية موجهة للعاملين فيها.

وتعتبر المتابعة المتواصلة من وزارة التربية والتعليم عاملًا مهما في تذليل العديد من العقبات ودفع المعهد إلى مساحة متميزة من التفوق.

- **اهتمام معهد البحرين للتدريب بالمرأة:**

يحرص المعهد ومنذ تأسيسه على العمل بمبدأ تكافؤ الفرص، حيث أصبحت المتدربات في المعهد يشكلن حوالي 45% من إجمالي العدد الكلي للمتدربين، وقد جاء ذلك نتيجة لقيام المعهد بتصميم وتفصيل برامج تدريبية تخصصية للمرأة بحسب احتياجات سوق العمل، وكان من ضمنها مشروع "الخياطة والتصميم" بالتعاون مع صندوق العمل "تمكين" والمجلس الأعلى للمرأة، بهدف تدريب المرأة البحرينية الباحثة عن عمل في مجال الخياطة والتصميم والتطريز، وذلك بمساعدتها من خلال توفير الأجهزة اللازمة لها لإقامة مشروع للخياطة والعمل من المنزل وصولا إلى مستوى إنشاء مشاغل للخياطة والتصميم مستقبلا. وإيمانًا بالدور المهم الذي تقوم به المرأة التي هي نصف المجتمع، سعى المعهد إلى تقديم أفكار جديدة لها لتشجيعها ومساعدتها على الاندماج في سوق العمل، فعلى سبيل المثال، دخل معهد البحرين للتدريب في مشروع شراكة متميزة مع سيتي غروب في العام 2005 ، وكان نتاجه برنامجًا تدريبيًا رائدًا هو "المرأة في القطاع المصرفي" جاء إعداده وتنفيذه في خط مواز للتوجهات التي أطلقها المجلس الأعلى للمرأة بضرورة إيجاد برامج داعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة.

يمكن ببساطة ملاحظة ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بمجالات التدريب في المعهد عامًا بعد آخر، ففي العام التدريبي 2002/2001 كانت 28 % مقارنة إلى 72 % هي نسبة الذكور لتتواصل الزيادة التدريجية، حتى بلغت في العام التدريبي الحالي 2013/2012 بحدود 45 % للإناث مقارنة بـ 55 % نسبة الذكور. ، وهذا خير دليل على أن المعهد يسعى دائماً إلى تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص التدريبية بين الذكور والإناث.

كما يعتبر المعهد إحدى الجهات التي أخذت زمام المبادرة مبكرًا لفتح آفاق واسعة أمام المرأة لشق طريقها للمشاركة في بناء الحياة العصرية في مملكة البحرين، صناعة الفارق في هذه المؤسسة الرائدة تتركز في إعداد المرأة بصورة نموذجية للاندماج في سوق العمل. لذا فإن إدارة المعهد تهتم بفتح فرص التطوير المهني أمام العديد من الموظفات من خلال الابتعاث لاستكمال الدراسات العليا ، مما أهل العديد منهن لتسلم مناصب قيادية وإشرافية في المعهد. وتبلغ نسبة الموظفات في المعهد حالياً 43 %، وسوف يستمر المعهد في سياسيته لفتح باب التطوير والترقي

أمام الموظفات لبلوغ المناصب العليا وإرضاء طموحهن في ارتقاء السلم الوظيفي وتمكين المرأة ومنحهن الفرص لأخذ دورهن في عملية التنمية.

-اهتمام المعهد بذوي الحاجات الخاصة:

من منطلق الاهتمام الملكي السامي بذوي الحاجات الخاصة، قام المعهد بالتعاون مع مجموعة سيتي المصرفية بتنفيذ مشروع تدريبي وتوظيفي طموح استهدف تأهيل وتدريب ذوي الحاجات الخاصة للحصول على مؤهل في المجالات المصرفية، إلى جانب إبرام اتفاق شراكة مع المؤسسة الخيرية الملكية لتدريب عدد من الأيتام في مجال تقنية المعلومات.

كما قام المعهد بتوقيع اتفاقيات عديدة منذ العام 2006 مع وزارة التنمية الاجتماعية لتدريب ذوي الحاجات الخاصة من فئة الصم والبكم ممن أنهوا دراسة المرحلة الإعدادية بمركز شيخان للتخاطب الشامل، في قسم الفنون والتصميم وتدريبهم في برنامج صياغة الذهب والمجوهرات.

- **الأكاديمية الملكية للشرطة:**

في إطار اهتمام حكومة مملكة البحرين بحقوق الإنسان وحرصها على توفير الأمن والأمان للمواطنين والمقيمين على أراضيها وحماية حقوقهم وحرياتهم، وإدراكاً منها لأهمية الأمن والأمان في بناء الحضارة الإنسانية والمحافظة عليها، تم افتتاح الأكاديمية الملكية للشرطة بناءً على المرسوم رقم (69) لسنة 2004 بإعادة تنظيم وزارة الداخلية، وذلك بهدف إعداد الكوادر البحرينية المؤهلة مهنياً وقانونياً لتعزيز الدولة القانونية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يعزز من إسهامات مملكة البحرين في بناء الحضارة الإنسانية.

- **كلية البحرين التقنية (البوليتكنك):**

افتتحت كلية البحرين التقنية (البوليتكنك) في سبتمبر 2008، وينظم شئون هذه الكلية المرسوم رقم (65) لسنة 2008، وتقدم الكلية البرامج التالية: دبلوم في الإدارة المكتبية، الدبلوم العالي في الشحن والنقل والإمداد، بكالوريوس في إدارة الأعمال ،بكالوريوس في تقنيات المعلومات والاتصالات، بكالوريوس في التقنية الهندسية. وتكون مدة الدراسة فيها عامين، ويحصل خريجو الكلية بعدها على شهادة الدبلوما، أو لمدة أربع سنوات يحصل فيها الخريج بعدها على شهادة البكالوريوس.

ويهدف إنشاء الكلية إلى ما يلي:

1. توفير قدر كاف من التعليم والتدريب التطبيقي والفني في المملكة وبما يؤهل الدارسين من الانخراط في سوق العمل بكفاءة وفاعلية.
2. إشراك القطاع الخاص في تصميم البرامج التعليمية والتدريبية وفق احتياجات سوق العمل بما يسهم في وجود فرص عمل للدارسين عند بعد تخرجهم.
3. تقديم البرامج التعليمية والتدريبية المواكبة للتوجهات الاقتصادية للمملكة واحتياجات سوق العمل.
4. تزويد المملكة بالمتخصصين والفنيين والخبراء في المجالات الفنية والتطبيقية.
5. تشجيع البحوث التطبيقية التي تربط بين مخرجات الكلية ومتطلبات سوق العمل.

و وفقاً للمادة (6) من المرسوم المشار إليه أعلاه، يشرف على الكلية مجلس أمناء يضم بين أعضائه من ذوي الكفاءة والخبرة الفنية والمهنية المتنوعة ممن لهم خبرات إدارية وقيادية تمكن المجلس من القيام بمهامه وممارسة صلاحياته.

وقد بدأت الكلية في تقديم خدماتها التعليمية منذ سبتمبر 2008 ، حيث تشتمل على العديد من التخصصات الأكاديمية والبرامج التعليمية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمسيرة البناء والتنمية في لمملكة.

- **كلية البحرين للمعلمين** :

وافق مجلس الوزراء في سبتمبر 2006 على إنشاء كلية البحرين للمعلمين تكون من مهمتها إعداد المعلمين وتدريبهم والارتقاء بالقيادات التربوية ، وبرعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولى العهد تم افتتاح كلية البحرين للمعلمين في 2008/11/11 ، وتقوم الكلية وبدعم من معهد التعليم الوطني في سنغافورة (NIE) بإعداد معلمي المستقبل في البحرين إعداداً على مستوى عالمي حيث تضاهي الوسائل والمناهج المتبعة تلك المستخدمة في معهد (NIE)، وتشمل التطبيق العملي والاطلاع على أساليب التدريس المعاصرة.

وتستهدف كلية البحرين للمعلمين استقطاب الطلبة المتميزين على الصعيد المعرفي والمهاري، والذين يتمتعون بمستويات عالية من الطموح ليصبحوا معلمي الغد. وتعمل الكلية على إعداد المعلم إعدادا احترافيا وفقا للمعايير الدولية عالية المستوى، إضافة إلى دعمهم ببرامج تدريب عالية الجودة طيلة مسيرتهم المهنية، من أجل تخريج جيل جديد ومتميز من المعلمين الذين سيساهمون في بناء مستقبل المملكة.

وتقدم كلية البحرين للمعلمين برنامجين بدوام كامل منذ شهر سبتمبر 2008:

* برنامج بكالوريوس التعليم ومدته أربع سنوات للطلبة الذين أتموا التعليم الثانوي.
* برنامج الدبلوم العالي في التعليم مدته سنة واحدة للطلبة الخريجين بدرجة البكالوريوس من التخصصات المختلفة كي يتم تأهيلهم للحقول التعليمية المختلفة.

ب. إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ إقليمية (جامعة الخليج العربي) :

ساهمت البحرين وشقيقاتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تأسيس أول صرح تعليمي مشترك بين دول المجلس متمثلاً في جامعة الخليج العربي، حيث صادقت مملكة البحرين على اتفاقية إنشاء جامعة الخليج العربي بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 1980، ووفقاً للمادة (4) من هذه الاتفاقية. ومن أهدافها نذكر ما يلي:

أ. إعداد وتكوين الجامعيين والمتخصصين في فروع المعرفة العلمية والمهنية التي تحتاج إليها الدول الأعضاء وعلى الأخص في الفروع التي لا تفي الجامعات المحلية بمتطلباتها.
ب. القيام بكل ما من شأنه خدمة المجتمع العربي في دول الخليج بالعمل على استقصاء أسباب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتقنية, وبإجراء البحوث في مجالات التنمية المختلفة واقتراح الحلول العلمية والعملية المناسبة.
ج. التركيز في برامجها وفي خططها على تطوير الدراسات العليا والتخصصية وعلى وجه الخصوص في المجالات التي تخدم بيئة ومجتمع الدول العربية في الخليج وتستجيب لاحتياجاتها.

وتضم جامعة الخليج العربي الكليات الآتية:

1. كلية الطب والعلوم الطبية.
2. كلية الدراسات العليا.

وتقدم جامعة الخليج العربي البرامج الآتية:

1. البكالوريوس في الطب.
2. الماجستير في الطب المختبري.

3. الدراسات التقنية وتضم حاليا أربعة برامج على مستوى دبلوم الدراسات العليا والماجستير:
* برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة ، ويشمل التخصصات التالية:
* برنامج التقنية الحيوية ، ويشمل التخصصات التالية:
* برنامج الإدارة التقنية.
*برنامج الإدارة البيئية.
4. الدراسات التربوية , وتضم حالياً أربعة برامج على مستوى دبلوم الدراسات العليا والماجستير و(الدكتوراه في تربية الموهوبين).
أ. برنامج الإعاقة الذهنية والتوحد.
ب. برنامج صعوبات التعلم.
ج. برنامج تربية الموهوبين.
د. برنامج التعليم والتدريب عن بعد.

ج. إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة:

بدأ إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة اعتباراً من عام 1999، حيث كان عدد الطلبة 40طالباً وطالبة، وازداد عددهم إلى 18274 طالباً وطالبة للعام الدراسي 2011/2010، وقد بلغ عددها 12 جامعة.
وفي إطار الاهتمام بتعزيز جودة التعليم العالي في المملكة سواء كان هذا التعليم مقدماً من مؤسسات تعليمية بحرينية للطلبة البحرينيين، أم كان تعليماً عالياً حصل عليه المواطنون من مؤسسات تعليم عال غير بحرينية، فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية التي تعني بشئون هذه الجودة، حيث صدر المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 1995،في شأن تقويم المؤهلات العلمية، الذي نص على تشكيل اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية بالمؤهلات الوطنية وتقويمها علمياً إذا لم يكن لها نظائر في المؤهلات الوطنية، وتتبع اللجنة المعايير التالية في تقويم أو معادلة المؤهلات العلمية وفقاً لأحكام المادة (6) من القرار رقم (1) لسنة 1998 بتشكيل اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية وتنظيم إجراءات عملها والمعدل بالقرار الوزاري رقم (1) لسنة 2001:

- كفاية البرنامج الدراسي الذي درسه الطالب للحصول على المؤهل العلمي.
- التأكد من حصول الطالب على قدر كاف من الإشراف العلمي والتدريب على البحث.
- توفر شروط القبول المتعارف عليها للحصول على درجة علمية.
- التسلسل الأكاديمي للمؤهلات العلمية على اعتبار أن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها شرطاً للدرجة الجامعية، واعتبار البكالوريوس شرطاً بالنسبة لدرجتي الماجستير والدكتوراه.

ومن أبرز السياسات المعتمدة اليوم في التعليم العالي إتاحة فرص التعليم العالي الحكومي أمام السكان والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة تلبية لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة، وتحقيقاً لهذا الهدف وفي إطار تكافؤ الفرص تم تنفيذ الآتي:

1. تخفيض رسوم الدراسة في التعليم العالي الحكومي بجامعة البحرين، مع إعفاء الطلبة من الأسر محدودة الدخل من دفع الرسوم الجامعية.

2. مجانية التعليم العالي في كل من كلية العلوم الصحية، والأكاديمية الملكية للشرطة، وكلية البحرين للمعلمين، حيث يحصل الطلبة في هذه الكليات على مخصصات مالية فترة دراستهم بها.

3. تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إتاحة فرص التعليم العالي بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث تم إنشاء اثنتي عشرة مؤسسة تعليم عالٍ خاصة حتى عام 2009، وقد تم فحص العديد من طلبات الترخيص بإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة أخرى.

4. فتح المجال للطلبة من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين.

5. تعزيز جودة مخرجات التعليم العالي في المملكة.

ويهدف نظام التعليم العالي في السياق العالمي الجديد من خلال مؤسساته إلى تنمية الاهتمام بالثقافة العربية والإسلامية والعالمية وحماية التراث الوطني وتطويره والعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية والتعليمية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والاهتمام بالتربية الدينية والوطنية وبتقوية شخصية المواطن واعتزازه بوحدته الوطنية ودينه وعروبته ووطنه. كما يهدف التعليم العالي إلى تنمية مهارات النجاح في الحياة والمرونة في مواكبة تحولات المعرفة وعالم العمل وتنمية قدرة الطالب على ممارسة التفكير العلمي التحليلي الشمولي الناقد وحل المشكلات حلاً ابتكارياً. وفي إطار تحقيق هذه الأهداف ألزم مجلس التعليم العالي مؤسسات التعليم العالي الخاصة تدريس مقرر اللغة العربية (متطلب جامعي) بمعدل ثلاث ساعات معتمدة في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك تدريس مادة تاريخ البحرين المعاصر كمتطلب إجباري للطلبة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك لتعزيز الانتماء والمواطنة في نفوس الطلبة

ويقوم التعليم العالي بدور أساسي في مملكة البحرين في التحول إلى مجتمع المعرفة ، حيث تساهم مؤسساته من خلال مخرجاتها من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على استخدام مهارات ومعارف مجتمع المعرفة من لغات أجنبية، وتقنية معلومات وتعمق في مجال تخصصهم العلمي ومواكبة للتطورات العالمية بشأن تخصصاتهم العلمية، وكذلك من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات تعليمية وتدريبية لفئات المجتمع المختلفة لإكسابهم المهارات والمعارف المشار إليها، والتي تقدمها مراكز التعليم المستمر بهذه المؤسسات. ويعزز ذلك ما وفرته الحكومة من بنية تحتية متكاملة في مجال الخدمات المعلوماتية من خلال هيئة الحكومة الإلكترونية (64) وخدمات الاتصالات والإنترنت المتاحة على نطاق واسع للمواطنين والتي ساهمت في تعزيز التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع البحريني.

ويسعى مجلس التعليم العالي إلى تعزيز قدرات هذه المؤسسات في التواصل مع احتياجات سوق العمل التي سبق الإشارة إليها وبخاصة ما يتعلق باحتياجات اقتصاد المعرفة.

وتساهم مؤسسات التعليم العالي في توفير متطلبات العولمة من خلال ما يأتي:

1. طرح العديد من البرامج الأكاديمية في التخصصات المختلفة من علوم اقتصادية وغيرها تمكن مخرجاتها من اكتساب المهارات والمعارف بما يلبي احتياجات التنمية في ظل العولمة.
2. الاستفادة من الخبرات العربية والأجنبية في مجال التعليم العالي لتنمية وتطوير التعليم العالي بما يمكنه من مواكبة التقدم العلمي. سواء على صعيد تعاون المؤسسات مع خبراء أكاديميين من مختلف التخصصات،أو التعاون مع مؤسسات وشركات ذات علاقة بتطوير مؤسسات التعليم العالي.
3. فتح المجال أمام الطلبة العرب والأجانب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.
4. حصلت جامعة البحرين على اعتماد برامجها من مؤسسة آبت الأمريكية حيث حصلت بعض التخصصات من بعض الكليات على الاعتماد الأكاديمي (تخصص الهندسة المدنية). وتسعى الكليات الأخرى إلى ذلك.
5. توفير العديد من تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص بهدف توفير مخرجات تعليم عالٍ تمتلك مهارات كفايات إتقان التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، و امتلاك المعارف والتي تمكنهم من مواكبة التطور المعرفي.

6. إصدار بعض مؤسسات التعليم العالي لمجلات علمية محكمة في مختلف جوانب العلم والمعرفة.
7. إنشاء مؤسسات التعليم العالي لمواقع إلكترونية توضح الخدمات الأكاديمية التي توفرها هذه المؤسسات، وتسهل عمليات التحاق الطلبة بها، والإجابة عن استفساراتهم.
8. إلزام مؤسسات التعليم العالي بالمعايير العالمية في البرامج الأكاديمية، وفي مواصفات المباني ومرافق مؤسسات التعليم العالي وفي شروط الواجب توافرها في شاغلي الوظائف القيادية، وأعضاء هيئة التدريس، وفي شروط قبول الطلبة في هذه المؤسسات (65)، بما يمكن هذه البرامج من مواكبة التقدم العالمي في مجال التعليم العالي، مما يمكن هذه المخرجات من التجاوب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
9. تدريس المقررات الدراسية ذات الطابع الإنساني المشترك مثل مقررات القانون الدولي والتجارة الدولية واللغات المختلفة ضمن مقررات بعض البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، بما يعزز قدرة مخرجات التعليم العالي على قواعد التعايش المشترك في ظل العولمة.

وفيما يتعلق بالتغيرات الاجتماعية والتعليم العالي فقد:

1- نصت المادة (8/2) من قانون التعليم العالي، على أن من أهداف التعليم العالي: "الاهتمام بالتربية الدينية والوطنية وبتقوية شخصية المواطن واعتزازه بوحدته الوطنية ودينه وعروبته ووطنه"، ما يعني أن نظام التعليم العالي يهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتعزيز قيم التسامح والتضامن الإنساني.

2- من أهداف التعليم العالي كما نصت عليها المادة (6/2) من قانون التعليم العالي: " العمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية والتعليمية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والهيئات والمؤسسات العلمية العربية والدولية"،

وقد أكدت رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030 سعي المملكة إلى الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً ترسم الحكومة معالمه ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسع الطبقة الوسطى من المواطنين ، كما أكدت الرؤية على أهمية الاستثمار في التعليم العالي وخصوصًا استثمار القطاع الخاص بالاستفادة من المميزات المتوافرة في مملكة البحرين، كما أدت الإصلاحات السياسية التي اعتمدتها مملكة البحرين الالتزام بالانفتاح والديمقراطية بما يؤدي إلى إنعاش التنمية الاقتصادية وهو ما جعل الاستثمار الاقتصادي في التعليم العالي أمراً ميسراً من داخل المملكة ومن الدول الأخرى.

واهتمت مملكة البحرين بحقوق الإنسان في سياق اهتمامها بتطوير التعليم العالي، فمن الناحية الدستورية حرص دستور المملكة على كفالة حقوق الإنسان من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما سعت مملكة البحرين إلى إتاحة التعليم العالي لأفراد المجتمع في إطار تنفيذها لأحكام المادة (7/ أ) من دستور المملكة الذي ينص على ما يأتي: " ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين.."، وتنفيذا لذلك فإن من أهداف التعليم العالي في المادة (2) من قانون التعليم العالي:

- "إتاحة فرصة الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة تلبية لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة".
- "رفع مؤهلات الموارد البشرية في ميادين العمل المختلفة بشكل مستمر وإعداد الطاقات البشرية المؤهلة من الفنيين والمتخصصين والباحثين"، وهو ما سيؤدي بالنتيجة إلى إتاحة فرص التعليم العالي للمواطنين في إطار مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وإلى جانب ما تقدم، فإن من أوجه اهتمام مؤسسات التعليم العالي بحقوق الإنسان وتتمثل في تدريس العديد من المقررات الدراسية ذات الصلة بحقوق الإنسان في كليات الحقوق والتربية".

وقد حظيت التربية على الديمقراطية باهتمام قانون التعليم العالي ونصت المادة (8/2) من قانون التعليم العالي على:" الاهتمام بالتربية الدينية والوطنية وبتقوية شخصية المواطن واعتزازه بوحدته الوطنية ودينه وعروبته ووطنة"، ومن ثم فإن نظام التعليم العالي من خلال التربية الوطنية يساهم في تكوين شخصية المواطن القادر على

ممارسة حقوقه بمسئولية وطنية عالية ويتحمل التزاماته الوطنية اعتزازاً منه بوطنه وحرصاً منه على مصالحه، وهو وما ينعكس إيجاباً على مشاركته الفاعلة بالشئون العامة لوطنه وانسجاماً مع المادة (1/1هـ) من الدستور التي تتيح للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشئون العامة.

وعنى دستور المملكة بالمواطنة وتعميقها في نفوس المواطنين، فنص في المادة (18) على أن المواطنين أمام القانون سواء في الحقوق والواجبات. كما عنى في المادة (7) من الدستور والمشار إليها سابقاً بالتربية الوطنية وبتقوية شخصية المواطن.

كما تحظى المرأة في مملكة البحرين بمكانة مرموقة تضاهي نظيراتها في الدول المتقدمة، وقد تمكنت المرأة في البحرين من الوصول إلى هذه المكانة نتيجة منح مؤسسات الدولة المختلفة للمرأة أسباب التقدم و الترقي مساواة بالرجل، وتوفير فرص التنافس الحر والشريف مع الرجل في العمل والعطاء دون تمييز, ونتيجة إتاحة الفرص المتكافئة لكلا الجنسين في مختلف المجالات استطاعت المرأة إثبات وجودها في مختلف الميادين، بل وتمكنت من تقلد مناصب إدارية وقيادية في مواقع مهمة على الصعيدين المحلي والدولي.

وما نظام التعليم العالي في مملكة البحرين إلا صورة مشرقة من صور إنجازات المرأة وتمكينها من الوصول إلى مواقع قيادية اعتماداً على إمكاناتها الذاتية وطاقاتها الخلاقة، وبدعم وتشجيع من حكومة المملكة.

وباعتبار المرأة تشكل نصف المجتمع الفاعل فإنها تجوز على الفرص نفسها في نظام التعليم العالي من حيث:

- الحصول على المنح والبعثات التي تتساوى المرأة مع الرجل في فرص الحصول عليها، واعتماد الكفاءة والتحصيل الدراسي معياراً للتنافس وليس الجنس.
- التحاق المرأة بكافة مؤسسات التعليم العالي بما فيها الأكاديمية الملكية للشرطة حيث تتكافأ فرص التحاق المرأة مع الرجل بالبرامج الأكاديمية في كافة مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين. كما أن المرأة تخضع للفرص ذاتها في إمكانية مواصلة التعليم العالي إلى أعلى مستوياته حيث بلغت نسبة الطالبات إلى الطلبة في العام الدراسي 2010-2011 إلى حوالي 54.4%.

و الجدول التالي يبين أعداد الطلبة الإناث إلى الذكور في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاصة

لعام الدراسي 2011/2010:

نوع التعليم العالي	ذكور	إناث	المجموع
الحكومي	5819	10596	16415
الخاص	10011	8263	18274
المجموع	15830	18859	34689

وفي ذلك منح نظام التعليم العالي في مملكة البحرين المرأة البحرينية فرص التمكين في المناصب القيادية في كافة قطاعات التعليم العالي، من حيث توليها منصب رئيس الجامعة، أو نائب رئيس، أو عميد كلية ورئيس قسم. وعلى مستوى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي فإن ثلاثة من المناصب القيادية في الأمانة تشغلها المرأة.

رابعًا: تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في مجال التعليم:

أدرجت وزارة التربية والتعليم مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها ضمن مادة التربية للمواطنة يتم تدريسها في كل الصفوف الدراسية بنظام التعليم الأساسي والثانوي، والتي تتركز فيها مفاهيم حقوق الإنسان ومعانيها فكراً وممارسة، فضلاً عما يتطلبه ذلك من غرس المفاهيم الأصيلة والسامية في وعي الطلبة مثل الديمقراطية و التسامح والحوار

وتقبل الآخر، بحيث تشمل كلّ جوانب الحياة المدرسية وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الصفية واللاصفية داخل المدرسة، بهدف تجسيد هذه الحقوق خارج المدرسة من خلال العاملين في الحقل التربوي والطلبة وأولياء أمورهم.
وقد تمثلت أهداف خطة تدريس حقوق الإنسان في الآتي:

- ✓ تنمية الوعي بقيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطلبة والمعلمين والإدارة المدرسية.
- ✓ نشر قيم المواطنة وحقوق الإنسان داخل البيئة المدرسية.
- ✓ تعميق مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية.

كما اهتمت الوزارة بنوعية الأنشطة المتعلقة بموضوعات حقوق الإنسان، إذ تقام العديد من الفعاليات نذكر منها:

- تشكيل لجان المواطنة وحقوق الإنسان في مختلف المدارس، تكون لها أهداف محددة وتتوافر بها الوسائل الضرورية للعمل ، وتشجيع الطلبة على الانخراط فيها.
- تشكيل المجالس الطلابية المنتخبة.
- تنظيم المحاضرات والندوات التي تستهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى الطلبة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم تولي مسألة التدريب في أثناء الخدمة أهمية فائقة، ذلك أنها تقوم على ربط المعلم بالمستجدات التربوية التي تنهض بعملية التعليم والتعلم. وفي إطار اهتمامها بموضوع حقوق الإنسان، كمحور أساسي في منهج التربية للمواطنة، تقيم عدة ورشات عمل للمعلمين بشكل سنوي وتتعاون مع الهيئات والمنظمات الأممية والإقليمية والوطنية ذات العلاقة، الحكومية منها وغير الحكومية وقد شملت موضوعات التدريب:

- تحديد المكونات الأساسية التي يقترح أن يتضمنها منهج التربية للمواطنة في مملكة البحرين.
- مناقشة بنود وثيقة حقوق الإنسان وأبعادها وتطورها.
- طرائق تدريس التربية للمواطنة وحقوق الإنسان.

ويشهد تحديث التعليم وتطويره مسعى واضحًا وعملاً متواصلاً باتجاه تكريس المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ظل النهج الديمقراطي الذي تتبناه المملكة، وذلك بإعطاء الأهمية البالغة لحقوق الإنسان من حرية الرأي ، وتكافؤ الفرص في التعليم، ورعاية كل الشرائح الاجتماعية، من خلال غرس مفاهيم حقوق الإنسان وضمان الممارسة اليومية لهذه الحقوق والواجبات.
وتستهدف إجراءات الوزارة ومشروعاتها في المدى القريب تحقيق الأهداف الآتية:

1. <u>تعزيز انخراط المعلمين في النهوض بحقوق الإنسان</u>

بناء على توصية مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة/ البند 6 من جدول الأعمال، شكلت وزارة التربية والتعليم فريقا بموجب قرار وزاري رقم (1280/م ع ن/ 2009). وتعاونت اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد خطة لنشر ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التربوية البحرينية، يمتد فترة تنفيذها من عام (2011- 2016) وقد تمثلت أهدافها في:

- ➢ تنمية الوعي بقيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطلبة والمعلمين والإدارة المدرسية.
- ➢ نشر قيم المواطنة وحقوق الإنسان داخل البيئة المدرسية.
- ➢ إعداد وسائل تدريس وتدريب ووضعها في متناول المتعلمين والمعلمين.
- ➢ تعميق مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية.
- ➢ التخطيط لإدماج التربية على حقوق الإنسان ضمن كل قطاعات المنظومة التربوية في مملكة البحرين.
- ➢ تصميم عمليات التعليم والتعلم والتقويم والأنشطة التربوية لملائمة أهداف التربية على حقوق الإنسان.
- ➢ بناء لائحة تطوير البيئة المدرسية لملائمة أهداف التربية على حقوق الإنسان.
- ➢ بناء قدرات القادة الذين يمثلون الأطراف الفاعلة في المنظومة التعليمية المعنية بالتربية على حقوق الإنسان..
- ➢ نشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان وإشاعة ممارساتها في المؤسسة المدرسية، وخارجها بين أولياء الأمور ووسائل الإعلام.
- ➢ بناء دليل للمعلم في مجال التربية على حقوق الإنسان.

وتوصل الفريق إلى:

1. إعداد تصور لإطار مرجعي للتربية على حقوق الإنسان.
2. وضع خارطة طريق لعمل الفريق.
3. إعداد مشروع خطة إستراتيجية للتربية على حقوق الإنسان، وقد شملت الخطة كل إدارات وزارة التربية والتعليم وأنشطتها.

ومن الأنشطة التي تم تنفيذها:

- ورشة عمل في أبريل 2010 حول التربية على حقوق الإنسان وإرساء ثقافة الحوار البناء لدى جميع الأطراف العاملة في المؤسسة المدرسية، وتوضيح أدوار إدارات وزارة التربية والتعليم في تطبيق خطة التربية على حقوق الإنسان شارك فيها 70 قياديا من الرؤساء والمختصين في مجال التعليم.
- مراجعة خطة العمل بالتعاون مع خبيرة اليونسكو ، الدكتورة نجلاء نصير بشور،التي قامت أيضاً بتنفيذ دورة تدريبية في 12 ديسمبر 2010 حول كيفية تفعيل دليل المعلم في مجال التربية على حقوق الإنسان، وآلية عمل وخطة متابعة برنامج التربية على حقوق الإنسان في مملكة البحرين.
- تنفيذ ورشة حول محتوى خطة وزارة التربية والتعليم لنشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة شارك فيها حوالي 40 من اختصاصيي مناهج المواد الدراسية المختلفة.
- تنفيذ ورشة لمنسقي المدارس المنتسبة لليونسكو في 24 و25 ديسمبر 2010 ورشة أخرى للمدارس نفسها حول موضوع الحوار في 21 و22 ديسمبر 2011.حضرها معلمون أوائل ومعلمون من 30 مدرسة بإشراف خبراء من المنظمة، من أجل نقل أثر التدريب إلى المدارس ونشر ثقافة الحوار وتحقيق السلم وحقوق الإنسان ودعماً للتنمية المستدامة.
- تنفيذ ورشة تدريب من 26 إلى 29 سبتمبر 2011حول رزمة ألعاب من أجل حقوق الإنسان (للأطفال بين 6 و12 سنة)، بدعم من وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية،وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفذتها الشبكة العربية للمواطنة وحقوق الإنسان (أنهر) من الأردن، وقد شارك بها 39 متدرباً بين اختصاصيين ومعلمين أوائل. وتعلقت موضوعات الورشة بـربط الحقوق بسياق العمل في البيئة المدرسية، وممارسة مهارات التطبيق والألعاب التعليمية؛ لتعزيز مجموعة من القيم مثل الاحترام،التعاون،العدالة، المشاركة، احترام التنوع، المسؤولية، قبول الآخر، وحل النزاعات.

  وسعت وزارة التربية والتعليم إلى تعميم ورشة " رزمة ألعاب من أجل حقوق الإنسان" وورشات تعليمية أخرى حول استراتيجيات وأساليب تدريس التربية للمواطنة وحقوق الإنسان على جميع المدارس خلال العام الدراسي 2012/2011، التي شارك فيها 218 معلماً من121 مدرسة.
- تنفيذ ورشة حول استراتيجيات حقوق الإنسان والتربية للمواطنة وبخاصة حول الحوار وأهميته في البيئة المدرسية من 4 إلى 8 مارس 2012 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- تنفيذ ورشة تدريبية بعنوان" تعليم حقوق الإنسان وتعلّمها أساس لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان" من 11 إلى 15 مارس 2012.
- تنفيذ ورشة بإدارة التدريب حول تعليم حقوق الإنسان من 1 إلى 26 أبريل 2012 (42 معلماً)
- تنفيذ ورشة " تطوير تعليم المواطنة وحقوق الإنسان" من 29 إلى 31 مايو 2012 بالتعاون مع مكتب التربية الدولي، لمناقشة وثيقة أعدتها وزارة التربية والتعليم حول الخطوط العريضة للإطار التوجيهي لتعليم المواطنة وحقوق الإنسان بمملكة البحرين.
- وضع خطة لإنجاز فعاليات وإنتاج أوراق عمل ومطويات حول قيم التسامح والحوار والعيش المشترك والمواطنة وحقوق الإنسان استعداداً للعام الدراسي 2012-2013 إضافة إلى تطوير مناهج المواد الاجتماعية والتربية للمواطنة والمواد الإنسانية وتأليف كتبها (2012-2017).

2- تعزيز وعي الطلبة بقيم المواطنة وحقوق الإنسان

تعزيزاً لقيم المواطنة وحقوق الإنسان ، انطلقت عدة فعاليات منذ نوفمبر 2011 تنوعت بين مسابقات للطلبة وسلسلة من ورشات العمل نفذت لطلبة المرحلة الابتدائية، ومخيم للمرشدات الكشفيات ضم 200 طالبة من المرحلة الثانوية تركز في محتواها القيم الخاصة بحقوق الإنسان والتضامن والتسامح.

3- تطوير محتويات المناهج لنشر قيم حقوق الإنسان و المواطنة:

تبذل وزارة التربية والتعليم بمساعدة بيوت خبرة ومنظمات دولية جهوداً كبيرة لإدماج حقوق الإنسان والمواطنة في جميع قطاعات وفروع المنظومة التربوية في مملكة البحرين ، وتعمل على مراجعة خطة الوزارة لتدريس مادة التربية للمواطنة وحقوق الإنسان بمساعدة خبراء من اليونسكو. كما تم تشكيل فريق من الخبراء يضم المختصين من إدارات الوزارة والمنظمات المختصة و اليونسكو ومكتبها الدولي للتربية. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذا الفريق في تنسيق الجهود من أجل تقويم محتويات المناهج الدراسية ومراجعتها وفقا لمبادئ التسامح وتطوير التفكير النقدي والحوار واحترام الآخر وحل المشكلات.

لقد حددت وزارة التربية والتعليم معايير واضحة ودقيقة لتحليل الكتب المدرسية وتقويمها. وتشمل هذه العملية مجموعة من المراحل والخطوات المختلفة:

- مراجعة محتويات المنهج الدراسي الحالي بالتوافق مع التوجه الجديد الذي يدعم ويؤكد على أهمية إدماج حقوق الإنسان في الكتب المدرسية.
- التأكيد على المواضيع والقيم والمبادئ التي تستجيب لحاجيات الطالب وتتماشى مع واقعه وتعكس تطور حقوق الإنسان والمواطنة في مملكة البحرين.
- التركيز في الأبعاد المختلفة لقضايا حقوق الإنسان والمواطنة: المعرفية والسلوكية والحسية والقيمية والأخلاقية.

4- إدماج قيم حقوق الإنسان والمواطنة ضمن المواد الدراسية:

تسعى وزارة التربية والتعليم في إطار إدماج قيم حقوق الإنسان والمواطنة ضمن المواد الدراسية إلى تحقيق الآتي:

- ترجمة جميع الكتب المدرسية للتربية للمواطنة وحقوق الإنسان من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية ليتسنى للمدارس الخاصة استعمالها كمواد تعليمية داخل مؤسساتها.
- إضافة موضوعات ومحتويات جديدة لجميع الكتب المدرسية من أجل تعزيز ونشر التربية للمواطنة وحقوق الإنسان.
- تصميم كراسات أنشطة وأوراق عمل لإثراء محتويات كتب التربية للمواطنة وحقوق الإنسان.
- تصميم أنشطة تقويمية تعكس وتعزز أهداف التربية على حقوق الإنسان.

5-بناء شراكة مع المجتمع من أجل تنمية قيم حقوق الإنسان والمواطنة:

إيماناً من مملكة البحرين بمكانة حقوق الإنسان والمواطنة فقد أولت هذه المسألة المكانةَ المستحقّة وضمّنتها في أعلى قوانين المملكة ألا وهو الدستور، وكذلك في مشروع ميثاق العمل الوطنيّ ، وقد جاء في المادة الأولى في الفقرة (4) في باب المقوّمات الأساسيّة للمجتمع" العدل أساس الحكم, والتعاون والتراحم صلة وُثْقَى بين المواطنين, والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة".

كما نصّ الباب الثالث المتّصل بالحقوق والواجبات العامّة على كافّة أنواع الحقوق والحرّيات المنصوص عليها بكافّة الإعلانات والاتّفاقيات الدولية والإقليمية ولا سيّما تلك المتصلة بالجنسيّة, المساواة.... الخ

لذا تسعى الوزارة بالتعاون مع بقية الشركاء لتحقيق أهدافها ونشر مبادئ المواطنة الإيجابية وحقوق الإنسان من خلال:

- تنظيم أيام مفتوحة لدعم التواصل والحوار مع أولياء أمور الطلبة والمجتمع المدني.
- تحفيز المدارس على التعاون مع أولياء أمور الطلبة من أجل نشر مبادئ التربية على حقوق الإنسان والمواطنة.

الـخـاتـمـــــــة

إن الإنجـازات التـي حققتهـا مملكـة البحـرين خـلال مسيرة تطـوير نظـام التعلـيم، أكـدت المكانـة التـي يحظى بها التعليم من قبل الحكومة الرشيدة ، إذ أخذت مبدأ توفير التعليم للجميـع وتكـافؤ الفرص بين جميع المواطنين لتحقيق العدالة والمساواة في التعليم وضمان العيش المشترك.

وقد قطعت مملكة البحرين شوطًا كبيرًا فـي تحقيق التعليم الأساسـي كونـه حقًا من حقوق الإنسـان ، وسعت نحو توفير أفضل الخدمات التربويـة والتعليميـة لجميـع فئـات المجتمـع والحـرص علـى بذل كل الجهد؛ لتنفيذ توجهات القيادة لبناء مجتمع متعلم باعتبار العنصر البشري ثروة أساسية دائمة.

كـان لنجـاح الجهـود الحكوميـة فـي تعميم التعليم للجميـع فـي المملكـة ، وتـوفير التعليـم العـالي ، دورًا لتبوء مملكة البحرين مراكز متقدمة في مجال تحقيق أهداف التنمية للألفية والكثير من أهداف التعليم للجميع قبل الفترة الزمنية المستهدفة 2015، وليس للبدايـة نهايـة طالمـا أن الجهـود مستمرة للوصـول بالتعليم إلى مستقبل أفضل.